المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

إشكالات الكلمة في الدرس النحوي

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على (درجة الماجستير)

في اللغة العربية وآدابها (تخصص الدراسات اللغوية والنحوية)

إعداد الباحثة

فاطمة أحمد حسين زلاله حملي

الرقم الجامعي (٢٠١٥١٣٢٣٣)

إشراف

الدكتور: أحمد علي سعد الله علي شافعي

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

(١٤٤٠هـ) (٢٠١٨م)

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩﴾

النمل، الآية: ١٩.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

عنوان الرسالة

إشكالات الكلمة في الدرس النحوي

اسم الباحثة

فاطمة أحمد حسين زلاله حملي

تقرير لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة، استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية (الدراسات اللغوية والنحوية).

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف الرئيس	د: أحمد علي سعدالله شافعي	أستاذ مساعد	النحو والصرف	
المناقش	أ.د. يحيى محمد علي حكمي	أستاذ	لغويات	
المناقش	د. وليد مقبل السيد الديب	أستاذ مشارك	النحو والصرف	

تاريخ المناقشة

١٤٤٠/٣/٢٥هـ - ٢٠١٨/١٢/٣م

الإهداء

إلى من نذرتْ عمرها في أداء رسالة، صنعتها من أوراق الصبر،

وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلل

رسالة تعلّم العطاء كيف يكون العطاء

وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء

إليك أمي أهدي هذه الرسالة

وشتان بين رسالة ورسالة

جزاك الله خيرًا.. وأمدّ في عمرك بالصالحات

فأنت زهر الحياة ونورها.

وإلى من كلل العرق جبينه.. وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر، والعزيمة، والإصرار

إلى والدي أطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره، ورد جميله،

أُهدي ثمرة من ثمار غرسه

وبكل الحب أهديها إلى كل من ساندني، وسار معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة

إليكم أحضرت شيئًا من الثمر

فأنتم سقائي بعد الله.. وأنتم المطر

فجزى الله الجميع خير الجزاء

ومن الأعماق لكم كل شكر ووفاء.

ملخص الرسالة

اللغة مادة درس مرنة، تختلف عن علوم الطبيعة والعلوم التجريدية في أنها لا تنعدم شواردها، وليست تخضع لقانون جامد يمتنع معه وجود الشاذ، أو حصول النادر، وهو ما يجعل التقعيد اللغوي لا يكاد يخلو من إشكالات تخالط قواعده، ويكون إشكالها ليس راجعًا إلى غفلة من النحوي بقدر ما هو إشكال راجع إلى طبيعة مادة الدرس (اللغة).

ومن الإشكالات التي تضرب بعمق في كتب النحو: إشكالات تتعلق بالكلمة العربية، ابتداء من إشكالية المصطلح وتغير دلالته من الدلالة اللغوية إلى الدلالة الاصطلاحية عند النحاة، وظهور ما يسمى بالترادف والاشتراك الاصطلاحيين، ثم إشكالية الحد بمكونيه؛ الجنس القريب، والفصل، وعدم تحقيقه للجمع والمنع، ثم إشكالية التقسيم، وما حوله من خلاف قائم بين المحدثين والقدماء، ثم إشكالية الماصدقات، وهي أهمها؛ إذ يوجد من الدوال ما يفيد، وهو لا يكون كلمات نحوية بحال، ومنها ما هو كلمات نحوية باتفاق، ثم إنه لا يدل إلا في حال اتصال، ومنها معانٍ لم يلفظ بها أصلًا، والنحاة يعدّونها كلمات نحوية، ويجعلونها مادة درس، كالموجود بالقوة، والمحذوف اختصارًا، والمحذوف اقتصارًا، هذا إلى جانب ما نجده من (ماصدقات) للكلمة العربية اختلف في تصنيفها تحت قسم بعينه من أقسام الكلمة، وهو كثير.

ثم إشكالية الدلالة، ففي حين نجد من المحدثين مَن ينكر وجود دلالة للكلمة بعيدة عن السياق، نجد النحاة يرصدون دلالتها مما يزيد عن أربع عشرة زاوية مما يكون له قسيم، فضلًا عما ليس له قسيم من أنواع الدلالات.

وهذه الدراسة تُعنَى بالبحث في تلك الإشكالات التي خلفتها الكلمة في الدرس النحوي القديم والحديث.

بهدف الوصول إلى ما يلي:

١- تحديد الضوابط والمعايير التي تحكم اعتبار الدالّ كلمة في النحو من عدمه، والنص عليها.

٢- ذكر أنواع الدوال اللغوية المختلفة، وتحديد ما يكون منها كلمة، وما لا يكون.

٣ – إيضاح مشكلات أقسام الكلمة (الاسم، والفعل، والحرف)،وتقسيم كل واحد منها ، والخلاف بين النحاة فيها، كخلافهم حول الفعل الدائم، والفعل الأمر.

٤- الوصول إلى أثر التطور اللفظي الذي يطرأ على بعض الكلمات في مرحلة من مراحل اللغة على تصنيفها تحت قسم من أقسام الكلمة، كما هو الحال في (ليس)؛ باعتبارها مركبة من (لا أيس) – كما ذهب بعض النحاة.

والله الموفق والمستعان ، وهو – سبحانه – من وراء القصد.

Theses Abstract

Word Difficulties in Grammar Class

Language is a flexible class subject which differs from natural science and that do not lack their resources and are not subject to a rigid abstract science law, which prevents the existence of an abnormal or rare occurrence. That does not make linguistic ruling free from difficulties. The difficulties are not resulting from grammarian's ignorance but as result of the lesson nature (language).

One of the deep difficulties in grammar books is related to Arabic words starting with the question of the term and changing its linguistic significance to the connotation of terminology at the end and the appearance of the so-called synonym idiomatically then the problem of limitation in its components; close type, separation and lack of achieving combination, prevention and division and alike of argument between narrators and ancient scholars.

And there is authentication as the most important difficulty that the functions are useful and it does not form grammatical words in any case, including agreed grammatical words in connection state and meanings of which some have not been uttered originally and grammarians consider them as syntactic words and make them lesson topics, for example the existing by force or only deleted for limitation or acronym.

Beside that the word authentications we can find for words in Arabic which are not agreed upon their classification under one of the many word types. Then where we find modernists who deny the existence the problematic significance of word indication far from content in the one hand, we can find grammarians This study is concerned monitor the implications of more than fourteen angle. with researching the problems left by the word in the old and modern grammatical lesson.

It is expected at the end of the search:

1- Define the controls and criteria that govern the function as a word in grammar or not and purview.
2- Define the different types of linguistic connotations and determine what is a word and what is not.

3- Setting controls for what is known by grammarians as exist by force and determining the problem of considering exist by force a grammatical word, although not spoken.
4- Explain the problems of splitting word sections (name - verb - preposition) and the dispute between grammarians in it like their disagreement about perpetual verb and order verb.
5- Access to the effect of verbal development that occurs on some words at a language stage classified under one of word sections as it is in the case of (LAISA ليس) not.

المقدمة

الحمد لله علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، أحمدك ربي حمدًا كثيرًا طيبًا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله باعث النبي الهادي مُفحمًا بلسانِ الضادِ لكل مُضاد، وصلاة الله وسلامه عليه وعلى صحابته الطيبين الصالحين، وأوليائه الغُر الميامين، ومن تبعه وسار على هديه بإحسان إلى يوم الدين:

أما بعد..

فقد اهتم اللغويون والنحاة القدماء باللغة العربية، لأنها لغة القرآن الكريم، فجعلوا عُظْمَ اجتهادهم واعتمادهم على العربية والمعرفة بوجوهها والوقوف على مُثلِها ورسومها والتأمل في دقائق دلائلها، والتفقه في عجائب بلاغتها، فنراهم أبرزوا حقائقها، ونظموا قلائدها، فألفوا وأفادوا وصنفوا وأجادوا، وبلغوا من المقاصد قاصيها ودانيها، وقد حظيت الكلمة العربية باهتمام النحاة والعلماء قديمًا وحديثًا، فهي لبنة الجملة، ومحققة الدلالة المفردة الأولى، ولقد كان طابع اللغة المرن، الذي تكثر فيه المخرجات عن الأصل مخلفًا لكثير من الإشكالات التي اتسم بها درس الكلمة العربية عند النحاة قديمًا، وعند من يعنى بالدرس اللغوي من المحدثين، والمعاصرين.

وظهرت في ساحة الأطروحات الجامعية بعض الدراسات التي عنيت بدراسة الكلمة العربية، فأغفلت أهم إشكالاتها، وانصرفت معظم هذه الدراسات وراء تفصيل آراء القدماء والمحدثين في التقسيم الثلاثي للكلمة، وقضاياه، وإن نظرة متأنية – بعض الشيء – في التراث الفكري النحوي، لتنبئ بأن الخلاف حول التقسيم الثلاثي – الذي كان موضع اهتمام المحدثين – لا يعدو كونه جزءًا من إشكالات، وقضايا أخرى علقت بدرس الكلمة العربية في النحو، وهي جديرة بالاستقصاء، والدرس العلمي.

أول هذه الإشكالات إشكالية الحد، ولست أنكر أن بعض الباحثين قد أشار إليها، ولكنها إشارات لم تتعد الخلاف حول التعريف الذي أقره بعض النحاة، وخلاف الخلف منهم مع السلف في صوغ التعريف الذي تحد به الكلمة العربية، وبقي أن ينظر ناظر إلى الحد من حيث هو منهج في التعريف له ضوابطه، ليرصد

الإشكالات التي نجمت عن اختلاف النحاة في اختيار(الجنس القريب) للكلمة، وتلك التي نجمت عن تحديدهم (الفصل) أو الصفة الفاصلة التي تخرج ما لم يكن كلمات نحوية من تحت طائلة الحد.

وقد أخفق بعض النحاة قديمًا وحديثًا في تعريف الكلمة تعريفًا يكون جامعًا مانعًا، فأقر بأنها لفظ دال، فكان تعريفه – مثلًا – مؤذنًا بإدخال بعض الأصوات الدالة تحت طائلة الحد – إذ لا يمتنع أن تسمى ألفاظًا – في حين أنه يقر في ثنايا درسه بأنها ليست كلمات عربية، فوقع في تناقض بيّن.

كما أنه حين سماها لفظًا، لم يرقب مدلولات ما يسمى لفظًا عند العرب، فغفل عن أن من الكلمات العربية ما لا يكون ملفوظًا بحال، وهو الأمر نفسه الذي انتبه إليه جل هؤلاء النحاة حينما تعرضوا لما أسموه الموجود بالقوة في النحو العربي، فقالوا هو موجود بقوة المعنى، لا بفعل اللفظ، فوقعوا أيضًا في تناقض ضمني.

وخلف هذا الإشكال الحدي إشكالات في (الماصدقات) فالأصوات – مثلًا – عندهم ليست بكلمات نحوية ما دامت باقية على أصلها الإشاري الصوتي، فإذا حكيت، أو خوطب بها ما لا يعقل تحولت إلى كلمات نحوية عرفوها بـ (اسم الصوت)، وصارت مادة درس نحوي، على الرغم من كونها في الحالين ملفوظة، ودالة، ولا شك أن هناك عللًا لهذه الاعتبارات التي تتباين نتائجها، ولا تتوحد في الظاهر معاييرها، تحتاج إلى البحث عنها، وإيضاحها.

وامتد إشكال الماصدقات هذا ليصل إلى أقسام الكلمة، وما كان هذا إلا بسبب مرونة اللغة، واختلافها عن العلوم التجريدية في خروجها أحيانًا كثيرة عن الأشباه والنظائر المعروفة والمألوفة، وهو الأمر الذي أخرج لنا آراء متباينة مختلفة لأكابر النحاة تجاه بعض مواد الدرس المتفقة، فقوم يقرون باعتبار بعض البنى اللغوية مندرجة تحت الأفعال، وبعضهم يراها مندرجة تحت الحروف ....إلخ ، وليس الأمر أمر إخفاق فريق وإصابة فريق بقدر ما هو أمر مشكل أفضت إليه طبيعة المادة المتناولة بالدرس (اللغة)، واتساعها، ووجود الشوارد التي تخالف النظائر المتفقة المألوفة.

ثم إن من هذه الإشكالات إشكالية التقسيم، وقد انصرفت بعض الدراسات الحديثة ترصده، فاتفقت هذه الدراسات في المنهج؛ إذ التزمت المنهج التاريخي في درس التقسيم عند النحاة، ثم ذكرت رأي بعض المحدثين، ومن رأى منهم ضرورة تعدد الأقسام لتصل عند بعضهم إلى أربعة وخمسة، وهكذا إلى ثمانية، وربما كان عند آخرين مزيد.

لكن معظم هذه الدراسات لم يذكر لنا علة اتفاق القدامى على اعتبار أقسام الكلمة ثلاثة فقط، مع كونهم أكثر علمًا بمفردات اللغة ممن زاد على هذه الأقسام!

ولم يعلل لنا عدم وصول المحدثين ممن خالفوا النحاة إلى اتفاق على عدد موحد لهذه الأقسام، بل لم يطلع على ما قاله أهل علم اللغة المقارن، حين قال قائلهم: إنني لا أستطيع أن أجد للكلمة الآدمية تعريفًا يصلح للكلمة في اللغات جميعًا إلا هذا التعريف الذي ذكره مييه، فهو جامع مانع، وكان مضمون هذا التعريف الذي ذكره مييه هو نفسه المفهوم من التقسيم الثلاثي للكلمة عند العرب؛ إذ قال: هي ما يدل على معنى بنفسه مرتبطٍ بزمن أو غير مرتبط أو يدل في غيره.

لم تكن إشكاليات الحد والماصدق والتقسيم فقط هي التي اتسم بها الدرس النحوي للكلمة، وإنما كانت هناك الإشكالية الكبرى، وهي إشكالية الدلالة، فهل يصلح أن يقال: إن دلالة الكلمة العربية مفردة؟! كما نص على ذلك بعض النحاة، وكيف السبيل في التقعيد مع ما كان دالًّا على شيئين، كالفعل مثلًا؛ إذ يدل على حدث وزمن، أو بعض الصيغ المشتقة، كاسم الفاعل؛ إذ يدل على الحدث وفاعله، أو اسم المفعول؛ إذ يدل على الحدث، ومن وقع عليه؟!

ومثل ذلك يقال عمن قال: إنها لفظ دال، ثم لم يحدد هذه الدلالة ويقيدها، وجعل قوله فيها مطلقًا؛ إذ يعرض له تلك اللواحق التي تنعدم دلالتها إذا انفصلت عن كلمة قبلها، في حين تصيب دلالة إذا اتصلت، كالضمائر المتصلة متل التاء في (قلت) و(نا) في (قلنا)، وغيرها، فكان وسمها بأنها كلمات نحوية رهين اتصالها، فإن انفصلت فلا اعتبار لها لانعدام دلالتها.

وأقر جمع من النحاة بأن اللفظ الدال على معنى يسمى كلمة، ثم لم يوافقوا على اعتبار حروف المضارعة كلمات، وإن كانت دالة، فما الإشكال في اعتبارها كلمات نحوية إذًا؟!

وعقد الصرفيون بابًا أسموه: معاني حروف الزوائد، فالحروف عندهم ملفوظة، ودلالاتها التي تحققها موضع رصد، وتقعيد، فما العلة وراء عدم اعتبارها كلمات نحوية رغم استيفائها متطلبات الحد، والتعريف. الأمر – فيما أرى – جدير بالبحث.

ولقد نص النحاة عند إجماعهم على التقسيم الثلاثي للكلمة على أن الكلمة النحوية إما أن تدل على معنى في نفسها أو في غيرها، والتي تدل على معنى في نفسها إما أن تقترن بزمن أو لا تقترن بزمن، واتفقوا على أن ما اقترن بالزمان هو الفعل، وما لم يقترن بالزمان هو الاسم، ثم أتوا إلى أمثلة (صه وهيهات ووي) فصنفوها أسماء، وقالوا هي مساوية في الدلالة لـ (اسكت وبعد وأعجب) أي أنها دالة على حدث وزمن، وهي رغم ذلك عندهم أسماء، وليست أفعالًا، وهو الأمر الذي يشكل دافعًا لاستقراء علة ضمها للأسماء دون الأفعال.

وأمام هذا التقسيم الثلاثي – الذي أحاطه النحاة بحد لكل قسم التمسوا فيه الجمع والمنع، ثم شفعوا هذه الحدود بعلامات، تعددت وكثرت حتى بلغت عند بعضهم ثلاثين علامة للاسم فقط – نجد هناك من الكلمات العربية ما يكثر الاختلاف حوله، وحول ضمه إلى قسم معين من الأقسام الثلاثة، فهو يتجاوز قوة الحد، ودقة العلامات، ليمثل مشكلًا محيرًا في تصنيفه، ثم لا يحملهم ذلك على أن يجعلوا له قسمًا خاصًّا به، وذلك مثل (ليس)، فهي

فعل عند الجمهور، رغم تعدد نظائرها من الحروف التي تتضمن معناها، وتعمل عملها، فما السر وراء هذا المسلك التقعيدي وأشباهه فيما خالف نظائره المندرجة معه تحت قسم واحد من أقسام الكلمة؟

كان صنيع النحاة مع الكلمة لافتًا للنظر، بدءً من إدخالهم للفظ (الكلمة) نفسه من الاستخدام اللغوي إلى الاستخدام الاصطلاحي، لتولد لها دلالة جديدة، هي دلالة اتفاق بين أهل علم معين، فلم يستطيعوا أن يفارقوا الدلالة الأولى، وهو الأمر الذي نتج عنه ما يمكن أن يسمى الاشتراك الاصطلاحي الذي حمل بعضهم على أن ينص نصًّا صريحًا على أن الكلمة تطلق ويراد بها العبارة والخطبة والقصيدة ....إلخ. وكان هذا السلوك

التقعيدي تجاه هذه القضايا بحاجة إلى درس يجمع شوارده، ويستقرئ الأسباب التي كانت تحكم توجه النحاة نحو هذه المسائل وأمثالها.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، رأيت أن أخصص دراستي للكلمة العربية والإشكالات الناجمة عنها؛ فشرعت في هذا البحث الموسوم بـ

(إشكالات الكلمة في الدرس النحوي) مستعينة بالله ومتوكلة عليه

وتأتي أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي حظيت بها الكلمة عند النحاة قديمًا وحديثًا.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

١– ذكر الإشكالات التي نجمت عن درس الكلمة العربية في الدرس النحوي.

٢– إيضاح زوايا رصد الدلالة للكلمة المفردة عند النحويين، والاختلاف بينهم وبين بعض أصحاب المدرسة السياقية في الدرس اللغوي الحديث.

٣– تعليل إخراج بعض الماصدقات من تحت الكلمة النحوية رغم كونها ملفوظة، ودالة.

٤– تعليل إدخال بعض الماصدقات تحت الكلمة النحوية رغم كونها غير ملفوظة.

٥– إيضاح مشكلات تقسيم أقسام الكلمة (الاسم والفعل والحرف)، والخلاف بين النحاة فيها، كخلافهم حول الفعل الدائم.

٦– البحث في اعتبارهم لما عرف بأسماء الأصوات كلمات نحوية، مع إقرارهم بأن الأصوات نفسها في صدورها الأول ليست كلمات، وإن دلت، وتوضيح سبب تقييد اعتبارها كلمات بحكايتها أو استخدامها في خطاب ما لا يعقل.

٧– دراسة بعض الماصدقات التي أشكلت في الدرس النحوي القديم من جهة التصنيف تحت واحد من أقسام الكلام، والنظر إليها باعتبارات أخرى كالتطور اللفظي، وذلك مثل خلافهم في تصنيف (ليس) بين الفعلية

والحرفية، وإغفال معظمهم لاحتمالية تركيبها من حرف واسم كما قال بعض المتقدمين حين جعلها مكونة من (لا أيس).

٨– التعرض لإشكالية دلالة الكلمة المفردة من حيث وصفُها (أي الدلالة) بالإفراد عند بعض النحاة، وكيف يقدح في هذا الوصف ما كان من الكلمات العربية ذا دلالة مركبة، كدلالة الفعل (وهو كلمة واحدة) على الحدث والزمن (وهي دلالة مركبة)، ودلالة اسم الفاعل على الحدث وفاعله .. إلخ، وتحديد ما إذا كان الإفراد صفة للفظ أو المعنى.

٩– الكشف عن دور الدلالة، وأثره في اعتبارهم للملفوظ الواحد كلمة واحدة أو تركيبًا، كما في اعتبارهم للعلم المركب تركيبًا إضافيًّا أو إسناديًّا كلمة واحدة مفردة، بخلاف ما إذا دُلَّ به على غير العلم، أو على المعنى الأول المستفاد من تركيبه بعيدًا عن إرادة العلمية، وقصدها.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى خمسة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتليها خاتمة تتضمن أهم النتائج، وقائمة للمصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

أما المقدمة، ففيها سبب اختيار الموضوع وأهميته.

وأما التمهيد فالحديث فيه عن الكلمة في اللغة، مشيرة إلى حديث ابن جني عنها، ونظرته إليها من جانب الاشتقاق الكبير، ثم تأتي الفصول على النحو التالي:

الفصـــل الأول:

المبحث الأول :دخول الكلمة مجال الاصطلاح النحوي.المبحث الثاني: إشكالية المصطلح.

ويتناول هذا الفصل محاولة الوصول إلى أول إدخال للكلمة مجال النحو، وهو الذي يعزى إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – في تعليقته التي ألقاها إلى أبي الأسود الدؤلي، وهي التي ذكرها الزجاجي في الأمالي الكبرى.

ثم رصد إشكالات المصطلح، ومنها ظهور دلالات أخرى للكلمة في النحو لا تعني المفردة التي هي واحدة الكلم، وهو ما شكل ما يمكن تسميته بالاشتراك الاصطلاحي، ثم جمع هذه المشاركات الاصطلاحية، والنص عليها، وذكر المراجع التي وردت فيها.

وكذلك رصد المرادفات التي ذُكرت في المراجع النحوية للكلمة، فشكلت ما يمكن تسميته بالترادف الاصطلاحي، ومنها (اللفظ – الدال – القول)، وتعليل سبب الإبقاء على مصطلح الكلمة، وتغليبه على مرادفاته في الدرس النحوي.

الفصل الثاني:

إشكالية الحد النحوي.

ويتناول الإشكالات التي نجمت عن صياغة حد الكلمة في النحو العربي، ومدى اتصاف الحدود التي وضعوها بالجمع والمنع، ويكون هذا الفصل تمهيدًا لما سيدرس في الفصل الرابع من إشكالات للماصدقات التي تتعلق بالكلمة؛ إذ يشار في هذا الفصل إلى ما يقدح به في الحد من ماصدقات يدخلها لفظ الحد تحت طائلة الكلمة، والجمهور على أنها ليست كلمات نحوية، وأخرى يخرجها لفظ الحد من تحت طائلة التعريف مع كونها كلمات نحوية عند الجمهور، فالحد مدخل لما كان لفظًا دالًّا، ومخرج لما لم يكن لفظًا دالًّا، وبعض الأصوات الدالة يصح أن يقال: إنها ألفاظ، وهي مع ذلك ليست كلمات نحوية، كما أن بعضها ليست ألفاظًا كالمحذوفات اختصارًا واقتصارًا، والمستتر، والمنوي، وهي مع ذلك كلمات نحوية، فيشار إلى الإشكال ههنا على أنه يقدح في الحد، ويُفَصَّل في الفصل الرابع باعتباره إشكالًا قائمًا يحتاج إلى فصل أو ترجيح.

الفصل الثالث:

إشكالية تقسيم الكلمة، وتحته مبحثان:

المبحث الأول: تقسيم الكلمة عند القدماء، وما يشكل عليه.

المبحث الثاني: اعتراضات المحدثين على التقسيم الثلاثي للكلمة.

الفصل الرابع:

إشكالية الماصدقات، وتحته مبحثان:

المبحث الأول ـ ما يتعلق بالكلمة:

ويدرس تحته ما يشكل من الماصدقات، ومنها:

١- الدوال التي ليست كلمات نحوية، كالإشارة، والخط، والصوت غير المحكي وغير المستخدم في خطاب ما لا يعقل.

٢- ما كان كلمة نحوية، ودلالته مقيدة بشرط ، كالدوال التي تفيد في الاتصال دون الانفصال.

٣- ما عد كلمة نحوية، وليس له وجود لفظي، كالموجود بالقوة، والمنوي، والمقدر، والمستتر، والمحذوف اقتصارًا، واختصارًا.

المبحث الثاني ـ ما يتعلق بأقسام الكلمة:

ويدرس تحته ما كان موضعًا لإشكال وخلاف في إدراجه تحت قسم معين من أقسام الكلمة، ومن هذه الخلافات:

١- الخلاف في عد اسم الفاعل العامل ضمن الأسماء أو الأفعال، ومناقشة تسمية الكوفيين له فعلًا دائمًا.

٢- الخلاف في إدراج (ليس) تحت الأفعال أو الحروف، مع وجود نظير لها في كل قسم.

٣- الخلاف في (عسى) أهي حرف أم هي فعل، وهل هي مأخوذة من مصدر أم أنها أصل بذاتها؟!

٤- الخلاف في (خلا وعدا وحاشا).

٥- الخلاف في (نعم وبئس).

الفصل الخامس:

إشكاليات الدلالة.

ويتناول القضايا الآتية:

١- وصف الدلالة المستفادة من الكلمة بأنها دلالة مفردة، وما يشكل على هذا الوصف ويقدح فيه من وجود كلمات عربية توصف بأنها ذات دلالة مركبة.

٢- استقراء أنواع الدلالات التي اتكأ عليها النحاة في رصدهم للدلالة الناتجة من الكلمة بعيدًا عن التركيب، ومنها:

دلالة الاتصال ودلالة الانفصال، ودلالة الأصل، ودلالة العَرَض، ودلالة الأصول، ودلالة الزوائد، ودلالة الاشتقاق الصغير والكبير، وغيرها.

٣- ذكر زوايا الرصد الدلالي التي أثرت في تشكل القواعد النحوية مما لم يكن له قسيم، وذلك مثل دلالة اللزوم.

الخاتــمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

ثم المصادر والمراجع والفهارس.

وقد اتكأت في دراستي على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، ووقفت أثناء إعدادي لهذه الدراسة على بعض الدراسات المتعلقة بالكلمة ، وأكثرها اتصالًا بموضوع دراستي ما يلي :

الدراسة الأولى: (المشكل من الحدود النحوية ، وأصوله البلاغية) – دكتوراه – كلية الآداب - جامعة عين شمس – ٢٠٠٨ م إعداد الباحث : أحمد علي سعدالله

نقطة الالتقاء : قد كان هدف الباحث في هذه الدراسة الكشف عن الحدود النحوية التي لم تحقق الجمع والمنع للمعرفات النحوية ، وتكلم في العشرين صفحة الأولى من دراسته عن حد الكلمة ، وأقسامها ، وذكر اختلاف النحويين حوله ، وما يعترض به على كل تعريف منهم ، ثم انتهى إلى وضع تعريف للكلمة النحوية رأى أنه الأقرب إلى الجمع والمنع .

وأما الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة المشكل من الحدود النحوية في نقطة الالتقاء:

لم يكن هدف الباحث الرئيس رصد إشكالات الكلمة في الدرس النحوي ، وكان كل ما يعنيه هو الإشكالات الناجمة عن الحد ، ولذا مثل حد الكلمة في هذه الدراسة جزءا من ثلاثة وعشرين جزءا من الحدود التي عنيت الدراسة بها ، وعدتها حدودا مشكلة.

والفرق بين منهج هذه الدراسة ومنهج تلك – في نقطة الالتقاء ، وهي إشكالات الحد - أن هذه الدراسة تهدف إلى رصد الإشكال من طريقين ؛ طريق الجنس القريب ، وطريق الصفة الفاصلة ، وذكر ما يعرض لكل واحد منهما ، أما دراسة المشكل من الحدود النحوية ، فقد عرضت لإشكالات الحد جملة واحدة ، لتخلص إلى هدفها ، وهو صياغة حد أكثر انضباطا .

كما أن هذه الدراسة تهدف من هذا الجزء إلى الإجابة عن بعض التساؤلات ، ومنها : لماذا كان النحاة يهدفون إلى إخراج بعض الدوال من تحت الكلمة على الرغم من إقرارهم بأنها ألفاظ دالة ؟! وذلك مثل الأصوات الدالة ، والإشارات الصوتية الدالة ، والإشارات الخطية الدالة ، وغيرها .

كما تهدف إلى الإجابة عن تساؤلات حول بعض المدخلات التي دخلت تحت الكلمة ، مع كون الحد لا ينطبق في الظاهر عليها ، مثل اعتبارهم للكلام المنوي الذي لم يكن له ظهور في اللفظ كلمة نحوية ، واعتبار الضمائر المستترة والمحذوفة ، وما أسموه الموجود بالقوة ، كلمات نحوية ، رغم عدم تجسده في اللفظ في حين أنهم جعلوا اللفظ جنسا قريبا للكلمة النحوية .

الدراسة الثانية: (مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين بعض النحاة القدماء و المحدثين) – ماجيستير – كلية الآداب– جامعة الجزائر – ٢٠٠٣ م – الباحثة : صفية بن زينة .

جعلت الباحثة دراستها في ثلاثة فصول ، كان جل اهتمامها فيها بتقسيم الكلمة في القديم والحديث ، فلم تتخط مرحلة الرصد إلى نقد أو تقويم ، أو رصد إشكال ، وإنما كان صنيعها في الدراسة

مطابقا لما جاء به عنوان الدراسة ، فهي ترصد الخلاف في تقسيم الكلمة عند القدماء والمحدثين ، وبنيت دراستها على ثلاثة فصول ؛ الأول بعنوان : أقسام الكلم عند القدماء ، ومقاييسهم وأدلتهم ، والثاني بعنوان : مسائل الخلاف في أقسام الكلم ، وقسمته إلى ثلاثة مباحث ؛ ما يرجح أنه اسم ، وما يرجح أنه فعل ، وما يرجح أنه حرف ، وساقت تحت كل واحد ما رآه جمهور النحاة ، فجعلته راجحا ، وذكرت علل بعضهم في الترجيح ، ثم جاء الفصل الثالث بعنوان : تقسيم الكلم في آراء الباحثين المحدثين ، واقتصرت على رأي ثلاثة من المحدثين جعلت لكل واحد منهم مبحثا ، وهم د. إبراهيم أنيس ، ود . مهدي المخزومي ، ود. تمام حسان .

نقطة الالتقاء بين هذه الدراسة ودراسة أقسام الكلم ،والاختلاف بين الدراستين فيها:

تلتقي تلك الدراسة مع دراستي عند الحديث عن إشكاليات تقسيم الكلمة ، وتختلف عنها في أن هذه الدراسة تبدأ من حيث انتهت تلك ، فهي تتجاوز اقتراحات المحدثين العرب الذين ذكرتهم الباحثة ، لتنظر في صنيع علماء علم اللغة المقارن من أمثال فندريس ، ومييه ، وما قالوه عند محاولتهم إيجاد تعريف للكلمة يشمل الكلمة الآدمية عموما ، وكيف أنهم لم يجدوا ما يصلح لذلك الأمر إلا الإقرار بما يفضي إلى التقسيم الثلاثي للكلمة ، دون أن يلفتوا النظر إلى أن هذا كان صنيع النحاة العرب أو صنيع بعض أهل التقعيد قبلهم كمناطقة السريان أو اليونان .

كما ترد الدراسة في هذا الجزء على من ذهب من المحدثين إلى الإقرار بأن الكلمة المفردة لا دلالة لها بالمرة، ومعظمهم من أصحاب المدرسة السياقية ، وهذا لم يكن من اهتمام صاحبة دراسة الخلاف في أقسام الكلم.

كما ستعرض دراستي في الجزء الخاص بإشكالات التقسيم لأول اعتراض من النحاة السابقين ، على التقسيم الثلاثي للكلمة ، وتعلل سبب عدم اكتراث النحاة به، وانعقاد الإجماع على التقسيم الثلاثي للكلمة .

ولن تتوقف الدراسة في هذا الجزء عند ذكر إشكالات التقسيم الثلاثي ، وإنما ستذكر إشكالات التقسيم في أقسام الكلمة نفسها ، فتعرض مثلا لإشكالية تقسيم الفعل عند المدرستين الكوفة والبصرة ، وتعلل سبب إهمال الكوفيين للفعل الأمر ، وعدم جعله قسما من أقسام الفعل ، وإهمال البصريين للفعل الدائم (وهو اسم الفاعل العامل الذي جعله الكوفيون قسما ثالثا للفعل)، وعدم جعله قسما من أقسام الفعل .

وإذا كانت الدراسة السابقة قد عنيت بذكر ثورة المحدثين على التقسيم الثلاثي للكلمة ، فإنها لم تذكر لنا أي الفريقين كان الأقرب إلى الصواب ، ولم تعلل لنا سبب إجماع النحاة على التقسيم الثلاثي ، وإخفاق المحدثين في الإجماع على تقسيم آخر للكلمة غير التقسيم الثلاثي ، ولماذا لم يستطع أحد الآراء المحدثة أن يتجاوز مرحلة كونه رأيا شخصيا لينعقد عليه إجماع ، وتعليل عدم قدرة هذه التقسيمات المحدثة المتعددة على أن ينبني عليه تصور للنحو ، وهيكلة له تقارب تلك التي انعقدت على التقسيم الثلاثي للكلمة ، كما أن هذه الدراسة ستقدم اقتراحا يجمع بين حسنات الفريقين، ومضمونه أن نبقي على التقسيم الثلاثي الذي هو أساس النحو، ثم تقسم الأقسام نفسها ، فيندرج تحت الاسم مثلا أقسام ، كالصفة والاسم والضمير والظرف ....إلخ .

وعلى أي حال فالدراسة لم تلتق مع دراستي هذه إلا في جزء التقسيم فقط ، وأما بقية الإشكالات التي تشكل فصولا هنا ، فلا علاقة لهذه الدراسة بها ، وقد بينت الفرق فيما يكون من التقاء في الدرس.

هذا والله أسأل أن ينفع بهذا البحث طلاب العلم ومحبيه، ولا أدعي أنني أحطت بالموضوع من كل جوانبه، ولكني بذلت قصارى جهدي ، فإن عُثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم فعسى أن يُغفر، فالجواد قد يكبو، والإنسان محل النسيان.

وأرجو أن يجد هذا البحث عند اللجنة الموقرة صدرًا رحبًا، يقيم عِوجه، وأحسب أن ذوي العلم والقَدَمِ الراسخة في هذا المجال سيلتمسون لي من الأعذار ما يُتجاوز به عن الهَنَّات التي وقعت دون قصد مني، وسأكون سعيدة بما سيبدونه من ملاحظات واستدراكات، ستكون محل تقديري واعتزازي أولًا، ثم عنايتي واهتمامي ثانيًا ليخرج هذا البحث بالشكل الأفضل بإذن الله.

وإنه ليسعد قلبي ويثلج صدري أن أتقدم بخالص الشكرإلى كل من مدّ لي يد العون في إنجاز هذا العمل، وأخصُّ بالذكر الأستاذ المشرف على الرسالة الدكتور/ أحمد علي سعد الله، كللّ الله جهوده ووفقه لما فيه الخير؛ والشكرموصول للجنة الموقرة التي تفضلت بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأسأل الله العظيم أن ينفعني بتوجيهاتهم ونصائحهم وإرشاداتهم، وحسبي في هذا المقام أن أذكر قول القاضي الفاضل عبد الرَّحيم بن عليّ البيسانيّ:

"إنِّي رأيتُ أنَّه لا يكتُبُ إنسانٌ كتابًا في يومِه؛ إلاَّ قالَ في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسنَ، ولو زِيدَ كذا لكان يُستَحسَنُ، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضلَ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجملَ. هذا مِنْ أعظَمِ العِبَرِ، وهو دليلٌ علَى استيلاءِ النَّقصِ علَى جُملةِ البَشَرِ".

والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه، وأن يعيننا على خدمة لغة القرآن، فمنه أستمد الصواب، وبيده التوفيق.

التمهيد

قبل الحديث عن الإشكالات التي تتعلق بالكلمة العربية، تجدر الإشارة إلى المعنى اللغوي للكلمة، فلكل كلمة وهي منفردة معنى خاص تتكفل ببيانه، وللكلمات مركبة معنى؛ هو صورة لما في أنفسنا، ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس، وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، ولا تكون العبارات مُفهِمة ولا مُصوِرة لما يراد حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه[١].

وقد يُستعمل لفظ الكلمة في اللفظة الواحدة ويراد بها الكلام الكثير الذي قد ارتبط بعضه ببعض كتسميتهم القصيدة بأسرها كلمة، وكما يقال (كلمة الشهادة)، وكقوله صلى الله عليه وسلم : (الكلمة الطيبة صدقة)، وإطلاق الكلمة على المركب على وجه المجاز، وذلك لوجهين، الأول: أن المركب إنما يتركب من المفردات، فإطلاق لفظ الكلمة على الكلام المركب يكون إطلاقًا لاسم الجزء على الكل، والثاني: أن الكلام الكثير إذا ارتبط بعضه ببعض حصلت له وحدة فصار شبيهًا بالمفرد في تلك الوجوه، والمشابهة سبب من أسباب حسن المجاز، فأُطلِق لفظ الكلمة على الكلام الطويل لهذا السبب.

وقد جاء لفظ الكلمة في القرآن لمفهومين آخرين، أحدهما: قول كلمة الله لعيسى ابن مريم، إما لأنه حدث بقول (كُن) أو لأنه حدث في زمان قليل كما تحدث الكلمة كذلك، والثاني أنه تعالى سمى أفعاله كلمات كما قال تعالى في الآية الكريمة[٢]:

﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩ ﴾[٣].

وقد حكى الفراء فيها ثلاث لغات: كَلِمَةٌ، وكِلْمَةٌ، وكَلْمة، والكلمة أيضًا: القصيدة بطولها. والكَليمُ: الذي يُكَلِّمُكَ. يقال: كَلَّمْتُهُ تكليمًا وكلامًا، وتكلمت كلمة وبكلمة. وكالَمْتُهُ، إذا جاوبته. وتَكالَمْنا بعد التهاجر. ويقال: كانا

١- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (توفي ١٣٨٢هـ) ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٦م القاهرة/ ٢.
٢ - ينظر تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للإمام محمد الرازي فخر الدين (المتوفى ٦٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ- ١٩٨١م: ٢٣/١.
٣- سورة الكهف: ١٠٩

مُتَصارِمَيْنِ فأصبحا يَتَكالَمانِ، ولا تقل يَتَكَلَّمانِ. وما أجد متكلَّمًا بفتح اللام، أي موضع كلام. والكَلمانِيُّ: المِنْطيق. والكَلْمُ: الجراحة، والجمع كُلومٌ وكِلامٌ. تقول: كَلَمْتُهُ كَلْمًا. وقرأ بعضهم: ﴿ دَآبَّةَ مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ﴾[1] ، أي تجرحهم وَتَسِمُهُمْ[2].

وقال ابن فارس: الْكَافُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى نُطْقٍ مُفْهِمٍ، وَالْآخَرُ عَلَى جِرَاحٍ. فالأول الكلام تقول: كلمته أكلمه تكليمًا وهو كَلِيمي إذا كلّمك أو كلّمْته، ثم يتسعون فيُسمون اللفظة الواحدة المُفْهِمة كلمة، والقصة كلمة والقصيدة بطولها كلمة، ويجمعون الكلمة كلمات وكَلِمًا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[3].

وَالْأَصْلُ الْآخَرُ الْكَلْمُ، وَهُوَ الْجُرْحُ، وَالْكَلَامُ: الْجِرَاحَاتُ، وَجَمْعُ الْكَلْمِ كُلُومٌ أَيْضًا. وَرَجُلٌ كَلِيمٌ وَقَوْمٌ كَلْمَى، أَيْ جَرْحَى، فَأَمَّا الْكَلَامُ، فَيُقَالُ: هِيَ أَرْضٌ غَلِيظَةٌ. وَفِي ذَلِكَ نَظَر[4].

وورد في لسان العرب: الكلمة: اللفظة، حجازية وجمعها كلم تذكر وتؤنث. يقال هو الكلم وهي الكلم، والكلمة تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى، وتقع على قصيدة بكمالها وخطبة بأسرها. يقال: قال الشاعر في كلمته أي في قصيدته[5].

وجاء في الخصائص: وأما "ك ل م" فهذه أيضًا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. والمستعمل منها أصول خمسة، وهي: "ك ل م"، "ك م ل"، "ل ك م"، "م ك ل" "م ل ك"، وأهملت منه "ل م ك"، فلم تأتِ في ثبت.

---

١ - سورة النمل:٨٢

٢ - الصحاح تاج اللغة وصحاح اللغة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧،١٤٠٧م، (ك – ل - م): ٢٠٢٣/٥

٣ - سورة النساء:٤٦.

٤ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى (٣٩٥)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٥/ ١٣١.

٥- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين مكرم ابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت- لبنان،١٨٦٣م: ١٣/ ١٠٥

فمن ذلك الأصل الأول "ك ل م" منه الكلم للجرح. وذلك للشدة التي فيه وقالوا في قول الله سبحانه:

﴿ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ﴾[1] قولين: أحدهما من الكَلام والآخر من الكِلام، أي تجرحهم وتأكلهم وقالوا:

الكُلام: ما غلظ من الأرض وذلك لشدته وقوته، وقالوا: رجل كليم أي مجروح وجريح. قال:عليها الشيخ كالأسد الكليم

ويجوز الكليم بالجر والرفع، فالرفع على قولك: عليها الشيخ الكليم كالأسد، والجر على قولك: عليها الشيخ كالأسد "الكليم"، إذا جرح فحمي أنفًا وغضب فلا يقوم له شيء.

الثاني "ك م ل" من ذلك كمَل الشيء وكمُل وكمِل فهو كامل وكميل. وعليه بقية تصرفه. والتقاؤهما أن الشيء إذا تم وكمل كان حينئذ أقوى وأشد منه إذا كان ناقصًا غير كامل.

الثالث "ل ك م" منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه، ولا شك في شدة ما هذه سبيله.

الرابع "م ك ل" منه بئر مكول، إذا قل ماؤها. قال القطامي:

كَأَنَّها قُلُبٌ عَادِيَّةٌ مُكُلُ.

والتقاؤهما أن البئر موضوعة الأمر على جمتها بالماء، فإذا قل ماؤها كره موردها، وجفا جانبها. وتلك شدة ظاهرة.

الخامس "م ل ك" من ذلك ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوي. ومنه ملك الإنسان، ألا تراهم يقولون: قد اشتملت عليه يدي، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ومنه الملك، لما يعطي صاحبه من القوة والغلبة، وأملكت الجارية؛ لأن يد بعلها تقتدر عليها. فكذلك بقية الباب كله[2].

١- سورة النمل : ٨٢.

٢- ينظرالخصائص- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى (٣٩٢هـ)- تحقيق: الشربيني شريدة- دار الحديث – القاهرة- ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م : ١/ ٤٧-٥٣

وذكر الفخر الرازي في كتابه المشتهر بمفاتيح الغيب تفسيرًا للكلمة حيث قال: إن تركيب الكاف واللام والميم بحسب تقاليبها الممكنة الستة تفيد القوة والشدة، خمسة منها معتبرة، وواحد ضائع، فالأول (ك ل م) فمنه الكلام، لأنه يقرع السمع ويؤثر فيه، ويؤثر كذلك في الذهن بواسطة إفادة المعنى، ومنه الكلم للجرح، وفيه شدة، والكلام ما غلظ من الأرض، وذلك لشدته. الثاني (ك م ل) لأن الكامل أقوى من الناقص، والثالث (ل ك م) معنى الشدة في اللكم ظاهر، والرابع (م ك ل) ومنه بئر مكول إذا قلَّ ماؤها، وإذا كان كذلك كان ورودها مكروهًا فيحصل نوع شدة عند ورودها. الخامس (م ل ك) يقال: ملكت العجين إذا أمعنت عجنه فاشتد وقوي، ومنه (ملك الإنسان) لأنه نوع قدرة، وأملكت الجارية لأن بعلها يقدر عليها[1]، وقد استفاد الفخر الرازي تقاليبه من كلام ابن جني.

وأخلص مما سبق إلى أن الكلمة قد تقع على الحرف الواحد، وتقع على لفظة مؤلفة من مجموعة حروف ذات معنى، وقد تقع على قصيدة بأكملها.

وأن (ك ل م) تتقلب على ستة أوجه، المستعمل منها خمسة أصول – كذا عند ابن جني والفخر الرازي - يجمعها معنى الشدة والقوة، وأن الكلام إنما سمي كلامًا لشدة وقعه على السمع وأثره في الذهن بإفادة معنى.

وقد عد ابن جني ، ومن بعده الفخر الرازي الأصل السادس ، وهو (لمك) مهملا ، في حين أن بعض اللغويين وأهل المعاجم العربية ذكروا أنه مستخدم ، وقد جاء في مقاييس اللغة ما نصه : " (لَمَكَ) اللَّامُ وَالْمِيمُ وَالْكَافُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ. يُقَالُ تَلَمَّكَ الشَّيْء، مِثْلَ تَلَمَّجَ، كَأَنَّهُ يَتَذَوَّقُهُ. يُقَالُ: مَا ذُقْتُ لَمَاكًا، أَيْ شَيْئًا، كَقَوْلِهِمْ: مَا ذُقْتُ لَمَاجًا، وَأَصْلُهُ أَنْ يَلْوِيَ الْبَعِيرُ لَحْيَيْهِ. قَالَ:

فَلَمَّا رَآنِي قَدْ حَمَمْتُ ارْتِحَالَهُ تَلَمَّكَ لَوْ يُجْدِي عَلَيْهِ التَّلَمُّكُ."[2]

١- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٢٢-٢٣.
٢ - معجم مقاييس اللغة : ٥ / ٢١٢ ، وينظرالدال المفرد في علم العربية – د. أحمد علي سعدالله، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد ٦٤، ٢٠١٧م : ١٣

وجاء في العين قوله : " ... واللماك : الكحل "[1]، وفي الصحاح : " والتَلَمُّكُ مثل التلمُّظُ. وتَلَمَّكَ البعير، إذا لوى لَحْيَيْهِ" ، وذكر صاحب تاج العروس ما يزيد على ذلك فقال : " واللَّمِيكُ كأَمِيرٍ: المَكْحُولُ العَيْنَيْنِ عَن أَبي عَمْرو،وَفِي النَّوادِرِ: اليَلْمَكُ: الشّابُّ القَوِيُّ الشَّدِيدُ ، خاصٌّ بالرجالِ نقَلَه الصّاغاني، والياءُ زائِدَةٌ"[2] ، وذكر الصاغاني استخداما لمادة (لمك) عن ابن الأعرابي ، وعن أبي عمرو فقال : " وقال ابنُ الأعرابيّ: اللُّمَاكُ، واللَّمْكُ: الجِلاءُ تُكْحَلُ بِه العَيْنُ،وقال أبو عَمْرٍو: اللَّمِيكُ: المَكْحُولُ العَيْنَيْنِ،وقال غَيْرُه: اليَلْمَكُ: الشَّابُّ الشَّدِيدُ، ولا يَكونُ إِلَّا في الرِّجَالِ، (و) لَمَكْتُ العَجِينَ، قَلْبُ " مَلَكْتُه "[3].

وقول ابن جني : إن (لمك) لم يرو عن ثبت ، يرده ما ورد في هذه المصادر مرويا عن أبي عمرو ، وابن الأعرابي ، كما أن استشهاد بعض النحويين المتقدمين بالبيت المتقدم ، وفيه لفظة (التلمك) ، وعدم إنكارهم لها يدل على فصاحتها ، وثبوتها ، وربما لم ينتبه ابن جني أو الفخر الرازي إلى هذه الشواهد فأنكروا وجود المادة في فصيح اللغة ، أو ربما عرفوها فأنكروها لعدم إقرارهم بصحتها ، ربما لقلة الكلام بها ، أو لعدم ثقة منهم في الرواية أو عدم معرفتهم بمن رواها ، وهو الأقرب ، إذ يقربه قول ابن جني : إنها لم تأت في ثبت.

وأيا كان الأمر فالذي أرجحه هنا أن المادة موجودة في اللسان العربي ، ومن أنكر ذلك محجوج بما ثبت ، ونقل عن الثقات من الرواة ، كما أن المعاني التي نقلها أهل هذه المعاجم تؤكد ما انتهى إليه ابن جني في حديثه عن الاشتقاق الكبير للكلمة ؛ إذ إن معنى القوة والشدة واضح من قولهم للشاب الشديد : " اليلمك " ، ويؤكد ذلك نصهم على أن هذه الصفة لا تكون إلا في الرجال ، والشدة والقوة واضحة أيضا من قولهم للبعير (تلمك) إذا لوى لحييه ، فمعنى الشدة في هذا التعبير لا يخفى ، وهو الأمر الذي ينتهي بنا إلى ما انتهى إليه ابن جني من أن معنى القوة والشدة معنى مشترك يجمع تقلبات مادة (ك- ل – م) الستة ، وإن كان الاختلاف قائما في كون (لمك) مستخدما أو مهملا .

---

١ - كتاب العين -أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) - المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال : ٥ / ٣٧٩

٢ - تاج العروس من جواهر القاموس - المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين - الناشر: دار الهداية -: ٢٧ /٣٢٥

٣- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية -المؤلف: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: ٦٥٠ هـ) - حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري وآخرون ، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة ١٩٧٧ م- الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة: ٥/ ٢٣٤

الفصل الأول

دخول الكلمة مجال الاصطلاح النحوي،

وإشكالية المصطلح

المبحث الأول: دخول الكلمة مجال الاصطلاح النحوي

إن دخول اللفظ مجال الاصطلاح في علم من العلوم يعني أنه قد فارق دلالته المعجمية الأولى المتعارف عليها بين أهل اللغة، التي يعد هذا اللفظ واحدًا من ألفاظها وجذورها، إلى مجال جديد يكتسب فيه دلالة جديدة، تتفق مع الدلالة اللغوية الأولى في أشياء، وتخالفها في أخرى.

أما موافقتها للدلالة الأولى فليست موضع عجب؛ ذلك أنها قد خرجت من رحمها، فالمشابهة قائمة وموجودة، وأما المغايرة فهي موضع الاهتمام في هذا الحقل العلمي، وسببها أن هذا اللفظ قد صار دالًّا عن طريق التعارف والاتفاق والاصطلاح على مدلول معين بين قوم بعينهم من أهل اللغة، وهم أرباب ذلك العلم.

وهذا يعني أن اللفظ الذي دخل مجال الاصطلاح قد تتغير دلالته بدرجة تجعله غير مفهومٍ الفهم المراد عند كثير من أهل اللغة الذين هم ليسوا من أهل هذا العلم الذي تعورف على استخدام ذلك اللفظ مصطلحًا من مصطلحاته، أي أن الدلالة الاصطلاحية هي حكر – في الغالب – على أهل هذا العلم الذي وضع له الاصطلاح، ولا تكون معروفة بالضرورة للجماعة اللغوية الناطقة باللغة التي صيغ المصطلح من جذورها اللغوية

وليس أدل على هذا مما أورده ابن فارس في الصاحبي، حين أورد قصة الأعرابي الذي سئل: أتجر فلسطين؟ فقال: إني إذًا لقوي، وسئل: أتهمز إسرائيل؟ فقال: إني إذًا لرجل سوء[1].

فلا عجب من أن يرجع هذا الإعرابي إلى واقع اللغة الأول قبل الاصطلاح، وهو الواقع الذي يجعله لا يفهم من الجر سوى السحب، ولا من الهمز سوى الإساءة أو السب أو ما شابهه ، أما ما عدا ذلك من دلالات كالخفض النحوي للجر، أو تحقيق النطق بالهمزة للهمز، فليس هذا الأعرابي

[1] ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م : ١٥

معنيًّا بمعرفته، لكونه دلالة حادثة على الدلالة اللغوية، وهي حادثة عند جماعة معينة مشتغلين بعلم معين، لا عند كل أهل الجماعة اللغوية الناطقين بها.

ولقد كان شأن الكلمة مثل شأن أي مصطلح من مصطلحات النحو؛ إذ هي لفظ سيفارق دلالته الأولى إلى دلالة ضيقة، خاصة بأهل النحو، وعلمائه، وطلابه، والمهتمين به.

وكان المتوقع أن تكون الكلمة والكلام والكلم أول ما يفارق الدلالة اللغوية إلى الدلالة الاصطلاحية، إذ إن أي تقعيد لأي لغة ينبغي له أن يبدأ من تعريف مادة درسه الأولى، والكلام والكلمة والكلم مادة الدرس النحوي الأولى، ولذا كان متوقعًا أن نجد أول تأليف في النحو يبدأ من هذه المصطلحات، ليعرفها، ويوضح حدودها.

لكننا – إذا ذهبنا مع من ذهب إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو صاحب أول تأليف في النحو – لا نكاد نجد عند من رووا أخبار أبي الأسود تأليفًا له عن الكلمة العربية، أو الكلم، أو الكلام.

فقد أورد القفطي أن أبا حرب بن أبي الأسود الدؤلي قال: "أول باب رسم أبي من النحو باب التعجب"[1].

وتكلم ابن سلام الجمحي عن أول من وضع النحو، وأول شيء ألفه، فقال: وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي،... وكان رجل أهل البصرة، ... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقية ولم تكن نحوية، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم[2].

١- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي المتوفى (٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م: ١ /٥١.

٢- ينظر طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ – تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة: ١ / ١٢.

وذكر السيرافي أن أبا الأسود لم يضع في كتابه سوى باب الفاعل والمفعول، وأن الزيادة التي رواها بعض من ذكروا خبر كتابه كانت من صنيع رجل من بني ليث، رجح أنه يحيى بن يعمر[١] .

وأيا كان الأمر، فإن من رووا أخبار الكتاب الأول في النحو لم يذكروا لنا أن من بين أبوابه بابًا عن الكلمة أو الكلام أو الكلم، وهو الأمر الذي يشي بأن كلام أبي الأسود كان صلة لكلام قديم، وتكملة له، ذلك أن البداية في الحديث عن الكلام العربي لا بد لها أن تنطلق من تعريف ما يكون كلامًا، وما يكون كلمة، لكن ذلك لم يكن من صنيع أبي الأسود – على أي حال –

وليس أدل على أن التأليف في الكلام العربي إنما ينبغي له أن يبدأ من الكلمة والكلام مما نجده عند النحاة اللاحقين، إذ دأبوا على تصدير الحديث عن الكلمة العربية والكلام والكلم في بداية مؤلفاتهم؛ ابتداء من أول وثيقة نحوية وصلت إلينا، وهي كتاب سيبويه؛ إذ استهله مؤلفه بقوله:

هذا بابُ علْم ما الكَلِمُ من العربية[٢]، ومرورًا بمرحلة الألفيات، وعلى رأسها أشهرها، وهي ألفية ابن مالك، إذ كان أول بيت بعد المقدمة قوله[٣]:

كـــلامُنا لَفْظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ واسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِـمْ

واحِـدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَولُ عمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُـــؤَمْ[٤]

وإن عدم وجود هذا النهج عند أبي الأسود واضع النحو الأول ليشي بأن الرجل قد تجاوزه لوجود تأليف فيه، أو وجود من تكلم فيه قبله، فآثر أن يبني على ما كان قبله، ولا يكرره، لكن أين كان هذا؟ ومتى؟ ومن صاحبه؟

١- ينظر أخبار النحويين البصريين، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ت ٣٨٦هـ، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م : ١٤ .

٢- الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ١٢/١

٣ - ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين المتوفى (٦٧٢هـ)، دار التعاون، ٢٠١٠م، ٩/١ ، وينظرشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل المتوفى (٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م : ١/ ١٥- ١٦

٤- من بحر الرجز، القائل: ابن مالك في الألفية.

لقد ذكر الحافظ ابن عساكر[١]، وابن حجر العسقلاني[٢]، وياقوت الحموي[٣]، وغيرهم، خبرًا مؤداه أن أبا إسحاق القرشي، المعروف بابن المكبري النحوي، المتوفى سنة أربع وسبعين وأربعمائة كان معه تعليقة أبي الأسود الدؤلي التي كان علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قد ألقاها إليه، حين استحثه على البدء في التأليف في علم العربية، غير أن هؤلاء لم يذكروا لنا مضمون هذه التعليقة حتى نستطيع التأكد من أن الكلام والكلم والكلمة كانت موضعًا للحديث فيها من عدمه.

إلا أن ابن عساكر قد ذكر فيما ذكر أن الزجاجي قد أورد هذه التعليقة في أماليه، وأنها جاءت فيما يقارب عشرة أسطر[٤].

وكان ممن ذكروا خبر هذه التعليقة ابن الجوزي في كتابه الموسوم بالمنتظم، وقد زاد ابن الجوزي على غيره ممن ذكروا خبر هذه التعليقة، فأورد شيئًا منها. يقول في المنتظم: "روى أبو حامد السجستاني. قال: حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي، قال:

حدثنا سعيد بن سالم الباهلي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي الأسود الدؤلي، قال: دخلت على أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ الله عنه فرأيته مطرقًا متفكرًا، فقلت: فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم لحنًا، فأردت أن أضع في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، فأتيته بعد أيام فألقى إليَّ صحيفة فيها: "الكلام كله: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى،

١- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م:٧/ ٥٥.

٢- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م:٨٣/١

٣- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ،١٩٩٣ م :٩١/١

٤- تاريخ دمشق : ٧/ ٥٦

والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه"[1].

ولعل هذه التعليقة تشير إلى أن كلام أبي الأسود في النحو صلة لكلام قبله، وأن هذا الكلام الذي يسبقه هو الذي كانت فيه البداية المنطقية للتأليف في علم العربية، وهي تلك التي تبدأ بوضع حدود مادة الدرس، والتعريف بمصطلحاته الرئيسة – الكلام وما يندرج تحته –.

والكلام الذي جاء في التعليقة، يعني مادة الدرس التي يراد التقعيد لها، لا الكلام الآدمي على إطلاقه، ولذا فهو قد فارق الدلالة اللغوية العامة ليقيد بدلالة جديدة هي خاصة بأهل علم العربية (النحو)، ومتعلميه؛ فصار يعني فقط ما يندرج تحته الاسم والفعل والحرف، وقد كانت الدلالة تتسع قبلا – في اللغة – إلى غير هذا، حتى تشمل ما في الفؤاد من معانٍ. قال الأخطل:

لاَ يُعْجِبِنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أصِيلَا
إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤادِ وَإِنَّما جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفؤادِ دَلِيلَا[2]

كما كانت تتسع قبل الاصطلاح لتشمل "ما تَحصُلُ به الفائدةُ، سواء كان لفظًا أَو خطًّا أَو إشارة أَو ما نطق به لسانُ الحالِ، والدليلُ على ذلك في الخط قولُ العرب: الْقَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ، وتسميتهم ما بين دَفَّتَي المصحف كلام الله"[3]

فأول دخول للكلام ، وما يندرج تحته مجال الاصطلاح النحوي، يعزى إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ويرجح أن يكون هذا بين سنة ثلاثين من الهجرة، وسنة خمس وثلاثين، إذ إن ظاهر القصة يفضي إلى أنها كانت في خلافة سيدنا علي – رضي الله عنه [4]– .

١ - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م :٩٧/٦، وينظر خلط المُحْدَثين بين مقتضيات المعنى والمبنى د: أحمد علي سعدالله، كلية الآداب، - جامعة المنوفية - مصر، ٢٠١١م:١٢

٢ - البيتان من بحر الكامل، نسبت للأخطل - غياث بن غوث - وليسا في ديوانه. وذكرهما ابن هشام في شذور الذهب؛ ليستدل بهما على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان، ويتخيّلها قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدلّ عليها.

٣ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى – ١٩٨٤ : ٣٥

٤- ينظر خلط المُحْدَثين بين مقتضيات المعنى والمبنى:١٢

المبحث الثاني: إشكالية المصطلح

معظم المصطلحات في أي علم من العلوم يشوبها وجود ترادف اصطلاحي أو اشتراك، كما يشوبها أن المصطلح قد يستخدم استخدامًا لغويًّا إلى جانب استخدامه الاصطلاحي مما يستدعي انتباه الباحث أو القارئ إلى لفظ هذا المصطلح، وبالنسبة لمصطلح الكلمة، فهو لم يخلُ من الترادف الاصطلاحي والاشتراك الاصطلاحي.

فأما ما يرادفها اصطلاحيًّا، فقد استخدم بعضهم اللفظ الدال، وبعضهم استخدم القول، وبعضهم اللفظة.

وبدا من المؤلفات النحوية أن هذه المصطلحات تقارب دلالة مصطلح الكلمة ، وإن لم تكن مساوية له تماما ، كما أن بعضها يقارب في الدلالة بعضا ، فالقول واللفظ مثلا متقاربان في الدلالة ، حتى ذهب بعض النحاة – كما ذكر المرادي – إلى أنهما مترادفان[1]،

وذهب بعضهم يحلل ويوجد اختلافات بين اللفظ والقول على مستوى الدلالة اللفظية لكلتا الكلمتين ، فقالوا دلالة القول أوسع وأكبر ؛ إذ يطلق على الرأي والاعتقاد قولا ، ولا يقال: عن واحد منهما لفظ ، وذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الأولى بالكلمة أن تسمى لفظا ، لا قولا .

ولم يرض هذا الرأي آخرون ؛ فقالوا : كيف نطلق على الكلمة المفردة لفظا، وهي كلمة واحدة و(اللفظ) جمع لا مفرد ؛ فهو جمع لفظة ؛ كتمرة وتمر ؟!

وربما يعزى تمسك بعض أهل اللغة والنحو باستخدام (اللفظة) عند دلالتهم على الكلمة المفردة إلى رغبتهم في الخروج من هذا الإشكال ، وعدم توهم إرادة الجمع ، ويؤيد موقفهم هذا كون (اللفظ) و(الكلمة) يستخدمان

١ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) -شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر -الناشر : دار الفكر العربي -الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

للدلالة على الجملة المفيدة التامة أيضا إلى جانب استخدامهما للدلالة على الدال المفرد[١] ، ومن هؤلاء مثلا الزمخشري ؛ إذ ينص على أن الكلمة هي اللفظة الدالة[٢] ، وقد سلك مثل هذا المسلك بعض المحدثين ، ومنهم صاحب النحو الوافي ؛ ذلك أنه آثر أن ينص في كتابه على أن الكلمة هي : " اللفظة الواحدة التى تتركب من بعض الحروف الهجائية"[٣]

ورُدَّ قول هؤلاء بأن (اللفظ) ليس جمعا ، جاء في توضيح المقاصد قوله : " اللفظ مصدر صالح للقليل والكثير، والتاء في "لفظة" "للتنصيص" على الوحدة، وليس اللفظ بجمع، وإنما يقال "ذلك" فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق"[٤].

والكلام عن التفرقة بين الكلمة ومرادفاتها (اللفظ) و(اللفظة) و(القول) كثير في كتب النحو، وبعضه مبني على جدل لغوي لا يدرك من ورائه كبير طائل ؛ إلا أن الجدير بالذكر أن المؤلفات النحوية معظمها قد استقر على إطلاق الكلمة مصطلحا على الدال المفرد ، وأن هذا الاستخدام يغلب بقية مرادفاتها ، كما أنه يجدر بالذكر كذلك أن الكتب الأمهات في النحو تطلق اللفظ باعتبار آخر – أحيانا – لا يصح له إطلاق الكلمة أو القول أو غير ذلك ؛ ذلك أنهم يجعلون مصطلح الكلمة يشمل الدلالة على هذه المفردة المقصودة بشقيها – اللفظ والمعنى (أو البنية والدلالة) ، وأنهم يطلقون عليها (اللفظ) حيثما أرادوا جانب البنية ، وغض الطرف عن جانب الدلالة ، فيجعلون اللفظ قسيما للمعنى ، فيقولون مثلا : هذا الأمر باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى، كما جاء في حاشية الصبان ابتداء من قول صاحبها شارحا : " ومعنى قوله: في اللفظ لا في المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى"[٥]، وهذه الملاحظة تبدو جلية أيضا من كلام ابن الحاجب في أماليه عند شرحه لحديث

١ - ينظر إطلاق الكلمة واللفظ على الجملة المفيدة في شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) -المحقق: نواف بن جزاء الحارثي - الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) - الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م : ١/ ١٣٨ ، وينظرأيضا شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك
المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) - المحقق: محمد باسل عيون السود - الناشر: دار الكتب العلمية -الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م : ٧
٢ - المفصل في صنعة الإعراب - المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم - الناشر: مكتبة الهلال – بيروت -الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ : ٢٣
٣ - النحو الوافي -المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) - الناشر: دار المعارف - الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة: ١/ ١٥
٤ - توضيح المقاصد : ١/ ٢٦٩
٥ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) -الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان -الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م: ٣/ ٣٠١

الرسول صلى الله عليه وسلم :" استحللتم فروجهن بكلمة الله " إذ يقول : " وقد علم أنه إذا أخبر عن الكلمة باعتبار اللفظ أنه إنما يراد صورتها ولفظها مجردة عن معناها أو مع معناها"[1]، كما يدل على ذلك أيضا قول ابن مالك في التسهيل ؛ إذ يتحدث عن العلم المضاف ، كـ (امرئ القيس) يقول : " واحترز بذكر التقدير من أحد جزأي العلم المضاف كامرئ القيس، فإن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى، وكلمتان باعتبار اللفظ، لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقًا لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا لأنه في اللفظ بمنزلة غلام زيد"[2].

هذا بالنسبة للحديث عما آل إليه استخدام مصطلحي (الكلمة) و (اللفظ) في المؤلفات النحوية ، أما بالنسبة لمن جعلهما مصطلحين متساويين في الدلالة ، فأطلق على الكلمة المفردة مصلح (اللفظ الدال أو اللفظة الدالة) فيؤخذ عليه أنه أدخل بعض الأصوات الدالة، كالأصوات التي يصدرها النائم، وكصوت المريض عند السعال، فهي أصوات مركبة وحروف مؤلفة، إلا أنها لا تعتبر كلمات لأنها تدل على معنى بالطبع لا بالوضع.

كما أنه حين سماها لفظًا أغفل مدلولات اللفظ؛ إذ إن من الكلمات العربية ما لا يكون ملفوظًا بحال، كالخط والإشارة التي هي كالكلمة في تأدية المعنى.

وأما من حدها بمصطلح اللفظة جعلها شاملة لكل لفظ مستعمل أو مهمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف، نحو (صص) و(كق) فلا يسمى الواحد منها كلمة لأنها ليست موضوعه، فاللفظة أعم من الكلمة؛ إذ إن كل كلمة لفظة وليس العكس.

فتصدير حد الكلمة باللفظة مخالف للاستعمال، وأما من استخدم المفرد الدال فقد أخرج الكلمات المركبة، كالغلام والرجل مما هو معرف بالألف واللام على اعتبار أن الألف الدالة على التعريف كلمة لأنها حرف

١ - أمالي ابن الحاجب - المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) - دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة -الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت -عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م : ٢/ ٧٩٦

٢-شرح تسهيل الفوائد - المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) - المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) : ١/ ٤

معنى، والمعرف كلمة أخرى بخلاف زيد، فهذا اللفظ يدل على المسمى، ولكن لو أفردت حرفًا من هذا اللفظ نحو الزاي مثلًا لم يدل على معنى[١].

أما من استخدم القول وجعله جنسًا للكلمة فقد أُعْتُرِضَ عليه؛ إذ إن القول يطلق على الاعتقادات والآراء،كما أنه يطلق على الكلمة والكلام والكلم ، ويشمل المفيد منها وغير المفيد ، وإنما تختص الكلمة النحوية بما يفيد من المفردات اللغوية ، ولذا كان إطلاقه على الكلمة من باب إطلاق العام على الخاص .

فالقول – على هذا – وإن كان أخص من اللفظ من حيث كثرة إطلاقه على ما يفيد من الكلم المفردة – وإن كان يطلق أحيانا على التراكيب اللغوية التي لا تفيد فائدة يحسن السكوت عليها – إلا أنه أعم من الكلمة ، لاختصاص الكلمة – في النحو – بما يفيد فائدة مفردة ، أو فائدة معجمية يصلح أن تدخل في تركيب لغوي .

ولعل هذا هو ما يفسر لنا استقرار كتب النحو على استخدام مصطلح (الكلمة) للدلالة على وحدة البناء اللغوي المفردة أكثر من مرادفاتها (اللفظ – اللفظة – القول – الدال) رغم وجود جدل في بدايات هذه المؤلفات حول دلالة كل واحد من هذه المصطلحات المترادفة ، وإشارات متعددة إلى تقاربها الدلالي.

وقد كثر استخدام القول في كتب النحو ليكون بمعنى المذهب النحوي ، أو الرأي النحوي والصرفي ؛ فكثيرا ما نجد عبارة : هذا قول سيبويه [٢]

وهذا قول الخليل [٣]....إلخ .

وأما بالنسبة لمصطلح (الدال) فهو مصطلح كثر تداوله في المؤلفات اللغوية الحديثة في مقابل مصطلح (المدلول)، فهم يتكلمون عن العلاقة بين الكلمة ومعناها معبرين بقولهم :

١- ينظر شرح المفصل: ٧٠ .

٢ - ينظرإيجاز التعريف في علم التصريف -المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم -الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية -الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م: ١٤٤ ، و شرح شافية ابن الحاجب -المؤلف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة) -الناشر: مكتبة الثقافة الدينية -الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م: ١/ ٥٣٣

٣ - ينظر مثلا : توضيح المقاصد : ١/ ٤٦٠ ،و المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني -المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) -الناشر: دار إحياء التراث القديم -الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م/ ٦٨ ،١٥٢، ٢٠٣ ، ٢٦٥

علاقة الدال بالمدلول [1]، وإن كان (الدال) في كتب النحو التراثية يستخدم استخداما لغويا ليفيد الوصف (اسم الفاعل) أي ليكون بمعنى (الذي يدل) من دل يدل فهو دال دلالة ، ولذا فالفرق بينه وبين الكلمة في كتب النحو واضح جلي ؛ إذ يُلْحق الدال على كل ما يصيب دلالة ويحققها ، وإن لم يكن كلمة ؛ فالخط دال إذا أفاد معنى ، والإشارة (دال) إذا أفادت معنى، وهكذا.

وقد كان للكلمة في كتب النحو مشاركات اصطلاحية ، كما كان لها مرادفات ؛ فالكلمة في كتب النحو تعني وحدة الدلالة اللغوية المفردة – كما تقدم - ، وتطلق أيضا على الجملة من باب المجاز ، وقد نص على ذلك النحاة في نظمهم وشرحهم ، قال ابن مالك :

واحدُهُ كَلِمَةٌ وَالقولُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ[2].

فأشار بقوله " وكلمة بها كلام قد يؤم " إلى استخدام الكلمة للدلالة على الجملة والكلام ، والقصيدة ، إلخ. إلا أن الواضح الجلي من كتب النحو أن هذا الاستخدام استخدام لغوي ، وليس اصطلاحيا ، وهو أيضا من باب المجاز الذي اتسعت به دلالة الكلمة لتشمل الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .

وجملة القول هنا هي أن الكلمة النحوية انحصرت مرادفاتها الاصطلاحية في (اللفظ واللفظة والقول والدال) وعرفت الكلمة عند النحاة العرب بكل واحد من الثلاثة الأُوَل، بينما اللغويون المحدثون هم من يفضلون إطلاق (الدال) عليها ، ورغم هذه المرادفات إلا أن الأمر في كتب النحو واضح بالنسبة للاستخدام الاصطلاحي ، لتميز كل واحد من هذه المرادفات باستخدام لا يكون للمصطلحات الآخرى المرادفة له في كتب النحو ، فاللفظ كثر استخدامه في مقابل المعنى ، والقول كثر استخدامه استخداما لغويا في كتب النحو ليدل على المفرد والمركب من الألفاظ ، والدال دلالة مفردة ، والدال دلالة تركيب وإسناد ، أما الدال فيستخدم قسيما لكلمة المدلول عند أهل اللغة المحدثين ، وتبقى الكلمة ذات الدلالة الأوضح اصطلاحيا على الوحدة المفردة في الجملة العربية ، أو على اللفظة الدالة دلالة مفردة بالوضع – كما يقول بعض أهل النحو.

[1] - ينظر أسس علم اللغة -المؤلف: أحمد مختار عمر -الناشر: عالم الكتب -الطبعة: الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م : ٢٢٦

[2] البيت من بحر الرجز، قائله ابن مالك في ألفيته.

أما من حيث الاشتراك الاصطلاحي في كتب النحو ، فهو أقل خطرا إذا ما قورن بالترادف الاصطلاحي، إذ إن المشاركات الاصطلاحية التي تفهمها الكلمة في كتب النحو إنما هي مشاركات لغوية في الأصل ، تمخضت عن المجاز اللغوي ، الذي سمح بإطلاق الكلمة على الجملة ، والتركيب اللغوي ، والقصيدة، أو النص اللغوي كاملا ، وهذا يجعل الدلالة الاصطلاحية النحوية للكلمة في مأمن من الخلط واللبس ، وتوهم إرادة دلالة غير المرادة ، فالكلمة حيثما أطلقت في الاصطلاح النحوي فُهِمَ أنها تنصرف إلى وحدة بناء الجملة، وإن كان النحويون واللغويون قد نصوا على أنها قد تعني غير ذلك.

الفصل الثاني
إشكالية الحد النحوي للكلمة

إشكالية الحد النحوي

على الرغم من أهمية الكلمة واهتمام النحاة بعد سيبويه بها إلا أن سيبويه نفسه لم يضع لها حدًّا ولا تعريفًا، واكتفى بذكر أقسامها في قوله (هذا باب علم ما الكلم من العربية: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط، وأما الفعل فأمثلته أُخذت من لفظ الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)[١].

ويتضح مما سبق أن سيبويه لم يضع حدًّا للكلمة، وإنما ذكر أقسامها ولم يحدها بحد، بل اكتفى بالتمثيل لها.

ونُقل عن الكسائي قوله (الاسم ما وُصف) وقد عورض قوله بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولا يجوز وصفها مثل (كيف وأين)، وقوله أيضًا (الفعل ما دل على زمان) ولم أجد ما يدل على أن الكسائي قد وضع حدًّا للكلمة عند من نقل عنه كابن فارس[٢].

وحكى ابن فارس عن الأخفش[٣] أنه كان يقول "إذَا وجدت شيئًا يحسُنُ لَهُ الفعل والصفة نحو: زيد قام وزيد قائم ثُمَّ وجدته يثنى ويُجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون ثُمَّ وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم". وقال أيضًا: مَا حَسُن فِيهِ "يَنْفعني" و"يَضُرُّني"[٤].

وكذلك المبرد، نجده يكتفي بذكر أقسام الكلام فيقول: (الكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. لا يخلو الكلام – عربيًّا أو أعجميًّا من هذه الثلاثة).

---

١ الكتاب لسيبويه، ١٢/١

٢ ينظر الصاحبي : ٤٨ – ٥٠.

٣ هو سعيد بن مسعدة النحوي اللغوي البصري (المتوفى ٢١٥)، تنظر ترجمته في الأعلام للزركلي، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي المتوفى(١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م : ٣ / ١٠١ ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين ابن خلكان المتوفى(٦٨١م)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت،١٩٠٠م :٢/ ٣٨٠ ،وإنباه الرواة : ٦٩ ، و تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل التنوخي (المتوفى: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية:١٤١٢هـ- ١٩٩٢م. : ٨٥

٤ الصاحبي: ٤٨.

ويبين أن الاسم ما كان واقعًا على معنى نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك [١].

وذهب ابن السراج إلى ذكر أقسام الكلام وشرح كل قسم منها دون أن يضع حدًّا للكلمة[٢].

وكذلك الزجاجي في كتابه الجمل لم يذكر تعريفًا للكلمة، بل ذكر أقسامها، وبين أن الاسم ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، نحو رجلٍ، وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍ وما أشبه ذلك.

والفعل ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل، والحرف ما دل على معنى في غيره، نحو مِنْ وإلى وثم وما أشبه ذلك[٣].

أما أبو علي الفارسي فبين أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل وحرف، فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم[٤].

وقد تكلم أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص عن التقاليب الستة للكلمة كما سبق ذكرها في الحديث عن المعنى اللغوي للكلمة، ثم بين أن الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر نحو قولك من زيد وإلى عمرو، والفعل ما حسن فيه قد أو كان أمرًا، فأما قد فنحو قولك قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد، وكونه أمرًا نحو قم واقعد، والحرف ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو هل وبل[٥].

---

١ ينظر المقتضب: ١٤١/١.

٢ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (المتوفى ٣١٦)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م: ٣٦/١

٣- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (المتوفى٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل- الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ٦٠.

٤- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (المتوفى٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب- جامعة الرياض)، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، ٦/١

٥- ينظراللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، الناشر دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م، ١٧

ويتضح مما سبق أن النحاة القدماء أمثال سيبويه والكسائي والأخفش والمبرد وابن السراج والزجاجي والفارسي وابن جني لم يضعوا حدًّا للكلمة، وإنما اكتفوا بذكر أقسامها والتمثيل لها، حتى جاء الزمخشري فأورد لها تعريفًا فقال: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف[١].

وتابعه في ذلك المطرزي حيث تناول الكلمة بالتعريف نفسه[٢].

وقدم ابن يعيش شرحًا لذلك؛ فقال : إنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه عن غيره تمييزًا ذاتيًّا حدوه بحدٍّ يُحصِّل لهم الغرض المطلوب، وقد حد الزمخشري الكلمة بقوله: هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. "وهذه طريقة الحدود، أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة؛ والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة"[٣].

وجاء في شرح ابن يعيش للحد الذي ذكره الزمخشري أن " اللفظة جنس للكلمة لأنها تشمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو "صص" و"كق" ونحوهما، وهذا لا يسمى واحد منها كلمة لأنه ليس شيئًا من وضع الواضع، ويسمى لفظة لأنه جماعة حروف ملفوظ بها، هكذا قال سيبويه، فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة، ولوقال بدل اللفظة "عرض"أو"صوت" لصح ذلك، ولكن اللفظة أقرب لأنه يتضمنها"[٤].

١- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى (٥٣٨):٣٢.

٢ -ينظر المصباح في علم النحو، لأبي الفتح ناصر الدين الشهير بالمطرزي المتوفى (٦١٠هـ)، تحقيق: د/عبد الحميد السيد طليب، الناشرون مكتبة الشباب – المنيرة، الطبعة الأولى: ٣٧.

٣ - شرح المفصل -المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) ،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م : ١ /٧٠

٤ - شرح المفصل :١/ ٧٠

وليس الاقتراح الذي وجهه ابن يعيش للحد هنا بالسديد ، فقد كان ابن يعيش نفسه أول من رده بقوله : " ولكن اللفظة أقرب " ، كما أن اقتراح أن يكون الجنس القريب للكلمة بالصوت يؤدي إلى أن يكون الحد مدخلا لما لا يكون كلمات نحوية بحال، كالأصوات غير الآدمية الدالة ، كصوت القطا ، كما أن جعل الجنس القريب للكلمة "العَرَض " لربما أوهم أن الدلالة المفردة حادثة عرضا ، فينتفي معها القصد ، والإبانة باللفظة إنما تكون عن قصد ، ولولا ذلك لما كان للكلام أثر ، ولما كان عليه حساب ، ولما تفاضل الناس فيه ، وعذر ابن يعيش في هذا أنه يقصد بالعرض ما يقصده المناطقة به ، وهو القائم بغيره ؛ أي ضد الجوهر ، وهو القائم بذاته ، وأنه لما كانت الكلمات شيئا قائما بغيره سميت عنده عرضا ، لكن هذا على أي حال لا يمنع كون كلمة العرض تستخدم – في الغالب - لما لم يكن عن قصد ، ولذا كانوا يقولون : قلته عرضا لا قصدا .

وذكر ابن يعيش أن "الأشياء الدالة خمسة: الخط والعقد والإشارة والنصْبة واللفظ.

وأوضح أن الزمخشري قد حد الكلمة " باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكر أنه دال"[1]

وذكر أن قول الزمخشري "الدالة على معنى" أخرج المهمل الذي لا يدل على معنى.

وقال : " وقوله "مفرد" أخرجه من المركب نحو "الرجل"و"الغلام" ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام فإنه يدل على معنيين: التعريف والمعرَّف، وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان، فالألف الدالة على التعريف كلمة لأنها حرف معنى والمعرَّف كلمة أخرى، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له، وذلك نحو قولك: زيد، فهذا اللفظ يدل على المسمى، ولو أفردت حرفًا من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاي مثلًا لم يدل على معنى بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام، فإنك لو

[1] - ينظر شرح المفصل : ١/ ٧٠

أفردت اللام لدلت على التعريف إذ كانت أداة له كالكاف في (كزيد)، والباء في (بزيد) ومن ذلك (ضربا) و(ضربوا) ونحوهما، فإن كل واحد من ذلك لفظة وفي الحكم كلمتان، الفعل كلمة والألف والواو كلمة لأنها تفيد المسند إليه، فلو سميت بـ (ضربا) و(ضربوا) كان كلمة واحدة لأنك إذا أفردت الألف والواو، لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية[1].

فأوضح ابن يعيش بذلك أن المعيار في اعتبار الكلمة واحدة أو اثنتين أو أكثر هو الدلالة التي تفيدها ، فمن الألفاظ ما هو مفرد في اللفظ ، وهو في حكم الكلم كلمتان لا كلمة واحدة ، كالمعرف بالألف واللام ، فهو مفرد من حيث اللفظ ، إذ هو لفظ واحد ، وهو في الحكم النحوي كلمتان ، الأولى حرف أفاد التعريف ، والثانية كلمة، و دلالتها لا تخفى ، ومثل هذا يقال عن الفعل المسند إلى الضمير المتصل ، مثل (ضربا) و (ضربوا) فهو كلمتان كذلك، وبناء عليه فإن قولنا

(ضربته) ثلاث كلمات ، وهو باعتبار اللفظ واحد أيضا ، فالفعل (ضرب) كلمة ، وواو الجماعة كلمة ، والهاء كلمة إذ تفيد المفعول ، وهذا التحليل يعلل سبب تفصيل النحاة للفظة الواحدة عند الإعراب ، إذ ينظرون إلى اللفظة باعتبار ما تحوي من كلمات ليوضحوا وظيفة كل كلمة ، ودورها في بناء الجملة والتركيب ، والعلامة الإعرابية التي تكون دليلا على تلك الوظيفة اللغوية.

كما أن تحليله الذي ذكر يدل على أن من الكلمات اللغوية ما لا دلالة له في حال انفصاله ، وهو مثل ما ذكرناه من (أل) التعريفية ، ومثل الضمائر المتصلة ، فلا دلالة لها في حال انفصالها ، ودلالتها مقرونة بالاتصال .

والدلالة التى يرتقب من الكلمة العربية أن تؤديها تكون (بالوضع) – كما قال الزمخشري ، وهو فصل "احترز به من أمور- على حد قول ابن يعيش – " منها ما قد يدل بالطبع، وذلك أن من

[1] ينظر شرح المفصل:١/٧٠

الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم (أخ) فإنه يُفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال (أَحْ) فإنه يفهم منه أذى الصدر، فهذه ألفاظ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها ولا يقال لها كَلِم لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح[١].

وقد عرفها كل من ابن الخشاب والعكبري بأنها اللفظة المفردة.

إلا أنهما في تعريفهما لم يقيدا اللفظة بالمستعملة أو الدالة على معنى مما يجعله غير مانع من دخول الألفاظ المهملة[٢].

وورد في كافية ابن الحاجب أن الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد، وهي اسم وفعل وحرف[٣].

ومدى التقارب بين هذا التعريف وتعريف الزمخشري واضح ، وإن كان هذا التعريف أكثر اختصارا ؛ إذ اكتفى بالاحتراز بقوله (وضع) وهو كلمة واحدة ، وقد أدت ما أداه تعبير الزمخشري : (دالة على معنى بالوضع) ، ويبقى الفرق الجلي بينهما في تعبير الزمخشري بـ(اللفظة) وتعبير ابن الحاجب بـ (اللفظ)، وذلك لأنه ممن حملوه على أنه مصدر بمعنى الملفوظ، قال الرضي في شرحه للكافية :" واللفظ في الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال لفظ الله كما يقال: كلام الله وقوله"[٤]

وفسر الرضي معنى (الوضع) ، وأوضح سبب الاحتراز به في الحد الذي صاغه ابن الحاجب للكلمة ؛ قال الرضي : " والمقصود من قولهم: وضع اللفظ، جعله أولًا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئًا عليه بين قوم، فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول إنك واضعُه إذ ليس جَعْلًا أولًا.

١- ينظر شرح المفصل: ١/٧٠-٧١.

٢- ينظر المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (المتوفى ٥٦٧)، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، ص٥، وينظر مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، المتوفى (٦١٦هـ) تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م-١٤١٢هـ :٣٥

٣- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان (المتوفى٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى٢٠١٠م: ١١/١- وينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٣/١

٤ - شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣

بلى لو جعلت اللفظ الموضوع (لمعنى) آخر مع قصد التواطؤ قيل: إنك واضعُه كما إذا سميت (بزيد) رجلًا.

ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص بمعنى من المعاني إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها؛ وعلى هذا التفسير للوضع لم يكن محتاجًا إلى قوله: لمعنى؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى، إلا أن يفسر الوضع (بصوغ اللفظ) مهملًا كان أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا فيحتاج إلى قوله لمعنى، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم"[1].

واعتراض الرضي لابن الحاجب هنا اعتراض جيد ؛ إذ المعروف أن اللفظ الآدمي لا يوضع إلا حيثما أريد به معنى ، فلا حاجة لاشتراط المعنى بعد اشتراط الوضع، كما أن الحدود يراعى فيها الاختصار فلا يضاف اللفظ فيها إلا لحاجة ، إلا أن ما يرجح عبارة ابن الحاجب ، واحترازه بقوله (لمعنى) في الحد هو أمر آخر غير الذي ذكره الرضي ، وهو أنه أراد أن يؤكد اشتراط كون الدلالة مفردة ، فذكر المعنى ليصفه بالإفراد ، لا لمجرد الاحتراز بكون الوضع لمعنى .

واختلف بعض النحاة في عدهم الإفراد صفة للفظ ، أو صفة للمعنى ، أو صفة تصلح للفظ والمعنى معا ، وكان ابن الحاجب في حده السابق ممن ذهبوا إلى جواز وصف المعنى بالإفراد ، وفسر الرضي قوله (لمعنى مفرد) فقال :" قوله: (لمعنى مفرد) يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو معنى (ضَرَبَ) الدال على المصدر والزمان أو لا جزء له كمعنى نَصْر وضَرْب"

وقصده أن من الكلمات ما تكون دلالته مركبة ، كالفعل مثلا : إذ يدل على حدث وزمن ، وهو مع ذلك (كلمة) باتفاق النحويين ، وهو دال على معنى مفرد ، لأنه لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ، فإن دل جزء لفظه على جزء من معناه لم يكن كلمة واحدة كما في قولنا : " عبد الله " إذا

[1] - شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤- ٥

استخدم بعيدا عن العلمية ، إذ إن المضاف حينئذ يدل على معنى ، والمضاف إليه يدل على معنى آخر ، فليس المعنى المتولد منهما مفردا ، وبذلك تكون المحصلة كلمتين لا كلمة واحدة لأن الدلالة لقولنا : (عبد الله) في حال الإضافة التي لا يقصد منها العلمية قسمان ، دل كل جزء من جزأيه على قسم منها ، بخلاف ما إذا استخدم في العلمية ، إذ تكون دلالته حينذاك عائدة على المسمى فيكون كلمة واحدة ، لأنه ذو دلالة مفردة ، وهذا عينه ما أراد الرضي توضيحه بقوله : "وعلى هذا فالمعنى المركب هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو: ضَرَبَ زيد، وعبد الله - إذا لم يكونا علمين - وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، وكذا لفظهما، لأن اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك.

وليس له أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال (حينذاك) تخرج عن حد الكلمة [1]، لأن الفعل دال – كما تقدم – على حدث وزمان ، وهي دلالة مركبة .

وعرفها ابن معط بقوله: هي اللفظ المفرد الدال على معنى[2].

وهو تعريف يشبه ما قبله ؛ إلا أنه يجعل الإفراد صفة للفظ ، ولا ينص على إفراد المعنى .

وعرف ابن مالك الكلمة بأنها: لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقًا أوتقديرًا أو منوي معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف[3].

وحد ابن مالك يختلف عما قبله من حدود ، في احترازه بالاستقلال للفظ ، وتقسيمه اللفظ إلى محقق ومقدر ومنوي معه .

١- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٦/١.

٢ -الفصول الخمسون- ابن معط زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي المتوفى (٦٢٤هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١٤٩.

٣- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي المتوفى (٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر: ٣/١ - وينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي :١٣/١.

وعرفها ابن الناظم بأنَّها لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل، مستقل، دال بجملته على معنى مفرد بالوضع[١].

فقوله (بالقوة) مدخل للضمير في نحو: افعل، وتفعل، وقوله (لفظ بالفعل) مدخل لنحو زيد في قام زيد، و(مستقل) مخرج للأبعاض الدالة على معنى كألف المفاعلة، وحروف المضارعة، و(دال) معمم لما دلالته ثابتة، كرجل، ولما دلالته زائلة، كأحد جزأي امرئ القيس و(بجملته) مخرج للمركب كغلام زيد، فإنه دال بجزأيه على جزأي معناه[٢].

ولأبي حيان الأندلسي تعريفان للكلمة:

أولهما: قول أو منوي معه دال على معنى مفرد[٣].

والثاني: الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد[٤]. بحذف عبارة أو منوي معه.

ويبدو أن أبا حيان أول من أدخل (القول) جنسًا في تعريف الكلمة، وقد أُعترِض عليه بأنَّ ذكر اللفظ أولى، لإطلاق القول على غيره كالرأي، لكنه ممنوع، لعدم تبادره إلى الأذهان، إذ هو مجاز[٥].

ويرى ابن عقيل أن الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

فقوله الموضوع لمعنى أخرج المهمل، وقوله مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد[١].

١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك (المتوفى ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية –بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م:٦

٢- ينظر المرجع السابق: ٦.

٣ -غاية الإحسان في علم اللسان، لأبي حيان الأندلسي المتوفى (٧٤٨)، تحقيق د: الحسيني محمد الحسيني:٥٦ (مخطوط).

٤- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق أ.د هادي نهر، الناشر دار اليازوري العلمية، عمان- الأردن:/٢٣٧

٥- ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم- عبد السلام هارون، الناشرعالم الكتب ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م: ٥/١

وقد عدل ابن هشام أيضًا في تعريفه للكلمة عن اللفظ بالقول فعرفها بأنها قول مفرد[٢].

وهذا التعريف شبيه بما ذكره الأشموني في تعريفه للكلمة الذي أشار إليه في حاشية الصبان[٣].

حيث بين أن المراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجلٍ وفرسٍ، والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دل على معنى كزيد أم لم يدل كديز، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك نحو زيد فإن أجزاءه وهي: الزاي، والياء، والدال، إذا أُفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك: غلام زيد، فإن كلًّا من جزأيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه، فهذا يسمى مركبًا لا مفردًا.

ثم أشار بعد ذلك إلى أنه لم يشترط في الكلمة الوضع، كما اشترط من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد، ثم بين أنهم إنما احتاجوا لذلك لأخذهم اللفظ جنسًا للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ذاكرًا أنه لما أخذ القول جنسًا للكلمة أغناه عن اشتراط الوضع.

وفسر سبب عدوله عن استخدام اللفظ جنسا للكلمة بقوله : "... لأن اللفظ جنسٌ بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل، والقول جنسٌ قريب لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر" [٤]

وذكر الأشموني في حد الكلمة أنها: قول مفرد، وتطلق في الاصطلاح مجازًا على أحد جزأي العلم المركب نحو (امرئ القيس) فمجموعهما كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة مجازًا وفيها ثلاث

١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل المتوفى (٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع –القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م: ١٧/١

٢ -ينظر شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (المتوفى:٧٩٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ط١٤١٧هـ-١٩٩٦م: ٢٩.

٣ - ينظر حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني المتوفى (٩٠٠هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية: ٦٤/١.

٤- ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى (٧٦١)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة: ٣١-٣٢.

لغات: كَلِمَة على وزن نبقة، وتجمع كَلِم كَنَبِق، وكِلْمة على وزن سِدْرة، وتجمع على كِلْم كسِدْر، وكَلْمَة على وزن تمرة وتجمع على كَلْم كتَمْر[١].

أما السيوطي فقال: وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحًا وأحسن حدودها: (قول مفرد مستقل أو منوي معه).

فخرج بقوله مستقل: أبعاض الكلمات الدالة على معنى، كحروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها، وأشار بقوله المنوي إلى الضمائر المستترة، أما قوله (معه) فقد أخرج ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة، فإنه يسمى كلمة في اصطلاحهم لأنه لم يُنوَ مع اللفظ.

وذهب قوم إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدًا، نقله الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره، ورد عليهم بالباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين[٢].

وبالرغم من تعدد تعريفات النحاة للكلمة واختلافها إلا أنها تدور ما بين (الكلمة لفظ) أو (الكلمة قول)، فنجد الزمخشري والمطرزي وابن الخشاب والعكبري قد حدوا الكلمة بأنها لفظة، وابن الحاجب وابن معط وابن مالك وابن الناظم وابن عقيل حدوها بأنها لفظ.

وخالفهم في ذلك أبو حيان وابن هشام والأشموني والسيوطي حيث حدوها بأنها قول، ولم يخل تعريف من هذه التعريفات من النقد، وهو أمر أدى إليه عدم الاتفاق والتواتر على الدلالة المعجمية للألفاظ المستخدمة في الجنس القريب للكلمة ، وهي (اللفظ – اللفظة – القول) ، ثم زاده الاختلاف في الصفات الفاصلة التي يبتغى من ورائها أن تحقق المنع ، فتمنع ما لم يكن كلمة نحوية من الدخول تحت طائلة التعريف _ إذا كان داخلا تحت دلالة الجنس القريب - .

١ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية: ١٠/١.

٢- ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ٤/١-٦.

ومما أُخذ على هذه التعريفات العربية، أنها رغم اعتمادها على طبيعة اللغة العربية إما أن تخلط بين الكلمة واللفظ والقول كقول الأشموني: الكلمة هي اللفظ المفرد، وقول صاحب الشذور: الكلمة قول مفرد، كما أخذ على تعريف ابن عقيل علاوة على هذا الخلط خلطًا آخر، وهو أنه مبني على العلاقة بين الكلمة ومعناها، كما أخذ على تعريف السيوطي: أنه لا يفرق بين وجود الكلمة وعدمها، وهذا يؤدي إلى الخلط في التفكير[١].

وكما أورد القدماء تعريفات للكلمة، فقد حاول اللغويون المحدثون أن يحددوا ماهية الكلمة فأوردوا لها تعريفات.

ومن هذه التعريفات الغربية قول العالم الأمريكي "بلومفيلد": الكلمة أصغر صيغة حرة، وهذه الحرية يمكن انتقادها بأنها تحمل في طياتها شيئًا من الغموض لأن بلومفليد لم يحدد نوعها، فهو إذا أراد بها إمكان عزل الكلمة عن سياقها فإن الجمل ذات الكلمة الواحدة كنحو زيد في جواب من قرأ؟ يصدق عليها هذا التعريف كما يصدق أيضًا على من الاستفهامية المفردة ولا النافية المجاب بها هل رأيت زيدًا؟ وكلتاهما جملة بنفسها.

وقول العالم الأمريكي "سابير": إنها نسق من الأصوات، وصورة خارجية لفكرة.

وقول "ميه[٢]" إنها ربط معنى ما بمجموعة ما من الأصوات صالحة لاستعمال جراماطيقي ما[٣].

ولم تسلم هذه التعريفات كسابقتها من المآخذ، فقد رُمي تعريف "بلومفيلد" بالغموض، وتعريف "سابير" بما رميت به التعريفات العربية، حتى الذين انتقدوا هذه التعريفات حينما حاولوا أن يضعوا تعريفًا عامًّا للكلمة في اللغات لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى ذلك؛ إذ نرى

١ ينظر مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية /٢٢٥.
٢- أنتوان ميه واحد من أهم علماء اللغويات الفرنسيين في النصف الأول من القرن العشرين بدأ ميه دراسته في السوربون وتأثر هناك ب ميشال بريال وفرديناند دي سوسيرفي ١٨٩٠ كان جزءاً من رحلة أبحاث إلى القوقاز ، وهناك درس اللغة الأرمينية.
٣ السابق/٢٢٧.

الدكتور تمام حسان يقنع بتعريف للكلمة في العربية يتصل بوظيفة الكلمة أكثر مما يتصل بتقسيمها، فنجده يقول: الكلمة العربية (صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق وترجع في مادتها غالبًا إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد[١].

والكلمة وإن كانت ذات مفهوم واضح في أذهان الناس نراها تظفر بجدل على حد كبير بين المحدثين؛ حيث حاولوا تعريفها وبيان حدودها، فعلماء الأصوات لا يرون في الكلام المتصل حدودًا تميّز بين كلمة وأخرى فلا يستطيع السامع تحليل الجملة أو العبارة إلى مجاميع صوتية كل مجموعة منها تنطبق على ما يسمى بالكلمة إلا حين يستعين بالدلالات التي تتضمنها الجملة أو العبارة[٢].

وهو ما أشار إليه الدكتور تمام حسان حين قال: إنَّنا مهما استعرضنا تعريفات مختلفة للكلمة شرقية أوغربية وجدنا في النهاية أن الكلمة لا يمكن أن تعرف تعريفًا ينطبق عليها في كل اللغات، وإنما تستقل في كل لغة بتعريف خاص بها مستقى من طبيعة اللغة ووسائلها الخاصة في التركيب. يقول "فندريس": (لا بد أن تعرف الكلمة تعريفًا مختلفًا لكل لغة)[٣].

على أن بعض اللغويين من المحدثين يحاول جاهدًا أن يبين حدود الكلمات على أساس صوتي بحت وذلك بالاستعانة بالنبر وقواعده في اللغة المراد بحث كلماتها[٤]، إلا أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل في آخر الأمر؛ لأن النبر وحده على حد تعبير "فندريس" لا يكفي لتحديد الكلمة لأنه لا يعين حدودها إلا بصورة ناقصة[٥].

١ ينظر مناهج البحث في اللغة، تمام حسان:٢٣٢.
٢ دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م: ٣٩
٣ ينظر مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية: ٢٢٥.
٤ دلالة الألفاظ/٣٩.
٥ السابق/٤٠.

ويشير الدكتور إبراهيم أنيس أن القدماء من علماء العربية لم يصادفوا صعوبة في تحديد معالم الكلمة، فقد قنع أكثرهم بوصفها على أنها اللفظ المفرد أو القول المفرد، ولم يخطر في أذهانهم أن الإفراد في الكلام المتصل لا يمكن تصوره إلا بالسكتات والوقفات على مجموعات صوتية من هذا الكلام.

ويقول أيضًا: إن النقص في التعريف المتقدم لبعض هؤلاء النحاة قد بدأ، فحاول تلافيه بإشراك المعنى مع اللفظ وقال: الكلمة لفظ مفرد دل على معنى مفرد، وهكذا نراه يتخذ لتعريف الكلمة أساسين هما: اللفظ والمعنى. ومع أن هذا التعريف ينطبق على الكثرة الغالبة من كلمات اللغة العربية نرى أنفسنا معه في حيرة حين نتساءل: هل تعد أداة التعريف كلمة؟ وهل تعد الباء الجارة كلمة[1]؟.

وقد سلك المحدثون من علماء اللغة المسلك نفسه الذي سلكه القدماء وانتهى بهم الأمر إلى صعوبة تحديد الكلمة، بحيث ينطبق هذا التحديد على كل اللغات، غير أنهم يجمعون على أن الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات، وأنه لا بد أن يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية ليمكن تحديدها.

ولعل "بلومفيلد" في تحديده للكلمة بقوله: (أصغر صيغة حرة) إنما أراد أن يتفادى اعتبار أمثال أداة التعريف أو الباء الجارة من الكلمات.

ومهما يكن من أمر في اختلاف وجهات النظر بين المحدثين في تحديد الكلمات أو تعريفها، فإنهم يشيرون في كتبهم إلى اختيار دقيق يمكن أن نتبين منه معالم الكلمة أو حدودها، وذلك بأن يمكن إفرادها في النطق وحذفها من الكلام أو إقحامها فيه أو الاستعاضة عنها بأخرى[2].

١دلالة الألفاظ /٤٢.
٢ السابق /٤٣

ويشير الدكتور عبد الجبار توامه: إلى أن أصلح تعريف للكلمة يمكن أن ينطبق على جميع أنواع الكلمات في اللغات عامة والعربية خاصة، هو ذلك التعريف الذي أورده الدكتور محمد علي الخولي في معجمه (معجم علم اللغة النظري): الكلمة أصغر وحدة لغوية ذات معنى، وقد تتكون من صوت واحد أو أكثر، كما تتكون من مورفيم واحد أو أكثر، كما تتكون من مقطع واحد أو أكثر، كما تتكون من جذر بزوائد. وللكلمة شكل صوتي وآخر كتابي، كما لها نوع صرفي ونوع نحوي أو وظيفي، والكلمة إما أن تكون كلمة محتوى وإما أن تكون كلمة وظيفية[1].

والملاحظ مما سبق، أنه على الرغم من اهتمام النحاة البالغ قدماء ومحدثين بالكلمة إلا أن كلا الفريقين لم يكن أوفر حظًّا من الآخر، فبينما كانت تعريفات النحاة القدماء تخلط بين الكلمة واللفظ والقول، فكذلك نجد المحدَثين، لم ينتهوا إلى تحديد الكلمة بحيث تنطبق على كل اللغات، غير أنهم يجمعون على أن الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات وأنه لا بد أن يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية ليمكن تحديدها.

١ مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين بعض النحاة القدماء والمحدثين، صفية بنت زينة، كلية الآداب واللغات، الجزائر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ١٧.

الفصل الثالث

إشكالية تقسم الكلمة

المبحث الأول: تقسيم الكلمة عند القدماء

يرى بعض الرواة أن أوَّل من وضع النحو أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب – كرم الله وجهه – قال أبو الأسود الدؤلي رحمه الله: دخلت على أمير المؤمنين علي – عليه السلام – فرأيته مُطرقًا مُفكرًا؛ فقلت: فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحنًا، فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية، فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إليَّ صحيفة فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[١].

كما ذكر يعقوب الحضرمي في كتاب سير أعلام النبلاء نفس الرواية عن سعيد بن سَلْم الباهلي يرويها عن أبيه عن جده عن أبي الأسود الدؤلي[٢].

ويبدو من هذه الرواية أن تقسيم الكلمة بدأ في وقت مبكر، ثم استقر التقسيم الثلاثي المعروف في زمان سيبويه[٣]، حيث قال "فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل، وفرس، وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٤].

قال أبو علي الفارسي: الاسم المطلق ما دلّ على معنًى، وجاز الإخبار عنه، كالنكرات التي هي أسماء الأنواع، وما اشتق منها من الصفات، كضارب وحَسَن، ونُقِل، فعلق على شخص بعينه، مثل: أسد وزيد إذا سميت بهما شخصًا بعينه، فهذه الأسماء تدل على معانٍ، ويجوز الإخبار عنها، وهي الأسماء المطلقة التي لا يُقال فيها: اسم مشابه لحرف، ومما يبينها أن تقول فيها: هي التي

١ - ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٩/١

٢ - ينظر سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ٨٤/٤.

٣ ينظر تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري - أ.د: يحيى عطيه عبابنة- الناشر عالم الكتب الحديث: ٢

٤- الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبرالمتوفى(١٨٠)،تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة،١٤٢٥-٢٠٠٤هـ، ١٢/١

يَعْتَقِب عليها التعريف بعد التنكير، فلا تكون معرفة أبدًا، ولا نكرة أبدًا كالمشابهة للحروف التي لا تتعرف نكراتها، ولا تنكر معرفاتها، وأما الفعل فما دلّ على معنى وزمان. وأما الحرف فما دلّ على معنى ولم يجز الإخبار عنه، ولا أن يكون خبرًا [١].

وقد أولى النحاة العرب أقسام الكلمة اهتمامًا بالغًا؛ فأفردوا لها أبوابًا في مقدمات كتبهم حيث نجد مؤلفاتهم لا تخلو من الكلام وما يتألف منه، وأقسام الكلمة، والكلمة وأقسامها.

فنجد المبرد يستهل كتابه بقوله: الكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى[٢].

ويقول أبو علي الفارسي: الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل وحرف. ثم فصل ذلك بقوله: إن ما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم كقولنا عبد الله مقبل، وقام بكر، فمقبل خبر عن عبد الله، وقام خبر عن بكر.

وأما الفعل فما كان مسندًا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء، مثال ذلك: خرج عبد الله وينطلق بكر، فقولنا خرج وينطلق كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده.

وأما الحرف فهو ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو لام الجر وبائه وهل وقد وثم وسوف وحتى وأما[٣].

ووافقهما في ذلك كل من ابن السراج وابن جني[٤].

وذكر الزمخشري أيضًا أن الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف[٥].

---

١ - التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى(٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م: ١/ ١٤

٢ - المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م: ١٤١/١.

٣- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي :٦/١.

٤- ينظر الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج:٣٦، وينظراللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، الناشر دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م : ١٧

٥- المفصل في علم العربية: ٣٢.

وقال ابن هشام في قطر الندى: "وهي اسم وفعل وحرف"[١]

ويذكر السيوطي أن الكلمة: "إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها"[٢].

فنحاة العربية قد أجمعوا على هذه القسمة الثلاثية، وذكر ابن فارس إجماعهم على هذه القسمة؛ حيث قال: أجمع العلماء أن الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف[٣]، "إلا ما رواه أبو جعفر بن الزبير وذكره السيوطي في كتابه عن أبي جعفر بن صابر أنه كان يذهب إلى أن هناك قسمًا رابعًا يسميه (خالفة)"[٤]، قال الأزهري: لأنه خلف عن الفعل وهو الذي نسميه (اسم الفعل)، وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به[٥].

ونجد دفاع النحاة عن هذه القسمة الثلاثية، حيث يرى الأنباري أن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ويظهر ذلك واضحًا في قوله: فإن قيل: فلِمَ قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط، فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة[٦].

ويتبعه ابن عصفور بقوله: "والدليل على أن أجزاء الكلام هذه الثلاثة خاصة: أن اللفظ الذي هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل ألا يدل؛ فإن ذلك عيب.

---

[١] شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٢.
[٢] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٦/١.
[٣] ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ٤٨.
[٤] وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم –دمشق: ٢١/١-٢٢، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٢١.
[٥] - ينظر شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري المعروف بالوقاد المتوفى (٩٠٥هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة: ٤.
[٦] -ينظرأسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى (٥٧٧)، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق: ٣٥.

وإذا دل: فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف، وإن دل على معنى في نفسه، فإما أن يتعرض ببنيته للزمان أو لا يتعرض، فإن تعرَّض فهو فعل وإن لم يتعرض فهو اسم؛ فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة"[1].

وتجدر الإشارة إلى ما نقله الكفوي في كتابه الكليات عن ابن الخبَّاز عند شرحه للحصر وأقسامه حين تكلم عن الحصر الوقوعي قال: "والوقوعي هو ما يكون وقوعه بحسب الاستقراء والتتبع بكلام العرب، كانحصار الدلالة اللفظية في العقلية والطبعية والوضعية، وكانحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة؛ إذ المعاني ثلاث: ذات وحدث ورابطة، ويجوز أن يكون فيما وراءه شيء آخر كمخالفة وبين بين، وقال ابن الخباز: ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الدال على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات"[2].

إذن فابن الخباز يرى أن الكلمة الآدمية تنحصر في هذه الأقسام الثلاثة؛ لأن التقسيم قام على أمر عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات.

ويذكر أبو حيان أيضًا في كتابه التذييل والتكميل دلائل لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

"**أحدها:** دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غير هذه الثلاثة.

الدليل الثاني: أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها، أو تدل على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل فلا رابع.

---

[1] - المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي المتوفى (٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م : ٦٨.

[2] - الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي المتوفى (١٠٩٤هـ)، وضع فهارسه: د.عدنان درويش- محمد المصري، الناشرون مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م: ٣٨٣

الدليل الثالث: قالوا المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

وفي هذه الدلائل نظر وأجودها الثاني، وذكر أبو حيان كذلك دليلًا رابعًا، وهو أن الكلمة إن لم تكن ركنًا للإسناد فهي حرف وإن كانت ركنًا فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.

ولكن هذا الدليل راجع إلى الاستقراء وأيضًا فهو استدلال بالعوارض لا بالذاتيات لأن الإسناد إنما يكون حالة التركيب، وإذا ذكر دليل الحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتيًّا لا فيما يكون عارضًا"[1].

١ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ٢٢/١

المبحث الثاني: اعتراضات المحدثين على التقسيم الثلاثي للكلمة

قسم النحاة الكلم - كما تقدم- إلى ثلاثة أقسام. يقول ابن مالك:

واسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِـمْ

ثم حاولوا عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى؛ إذ ينشؤون على هذين الأساسين قيمًا خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما.

ويتضح نظرُهُم إلى المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك مثلًا:

بِالْـجَرِّ والتَّنْوِيْنِ والنِّدا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِـيْزٌ حَصـَلْ

بِتا فَعلْتَ وأَتَتْ ويا افْعَلِي ونـــــونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي[1]

كما يتضح أيضًا في قول النحاة الآخرين: الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك.

ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقًا من حيث المبنى، أما النحاة الآخرون فقد فرقوا بين هذه الأقسام تفريقًا من حيث المعنى، والتفريق على أساس المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيُبنى على طائفة من المباني ومعها (جنبًا إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني.

ويرى النحاة المحدثون أن هذا التقسيم الذي جاء به النحاة القدماء بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة[1] فظهرت عدة محاولات،

[1] من بحر الرجز، لابن مالك في ألفيته، وهي من شواهد اللغة العربية معناها ومبناها، د: تمام حسان

ومن هذه المحاولات محاولة د.إبراهيم أنيس التي بنى فيها تقسيمه على أسس ثلاثة، يرى أنها المعين للتمييز بين أجزاء الكلام وهي: المعنى، الصيغة، وظيفة اللفظ في الكلام.

ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل (قاتل وسامع ومذيع) أسماء وأفعالًا في وقت واحد، كذلك يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسمًا وفعلًا في وقت واحد، فمثلًا قوله تعالى:

﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾[٢] نجد أن في الآية الكريمة وصفًا وفعلًا ومعناهما واحد، بل

ووظيفتهما في الكلام متحدة؛ إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما، ولذا نفرق بين الكلمتين، جاعلين إحداهما تنسب إلى نوع آخر.

ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل: أحمد ويثرب ويزيد وأخضر.. إلخ.

بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل، فقد نجد اسمًا مستعملًا في كلام ما استعمال المسند مثل (النخيل نبات) ففي هذه الجملة استعملت كلمة نبات مسندًا، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف.

وقد وضع الدكتور إبراهيم أنيس تقسيمًا رباعيًّا للكلم بناه على الأسس المذكورة آنفًا؛ حيث جعل الأسماء المبهمة، كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات وما يجري مجراها، تندرج تحت قسم مستقل أطلق عليه اسم (الضمير).

فالكلام عنده أربعة أقسام: (الاسم، الفعل، الضمير، والأداة)[١].

---

[١]- ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، د: تمام حسان، دار الثقافة ، ١٩٩٤، ص٨٧-٨٨.
[٢]- سورة الممتحنة : ١٠

وذهب بعض المحدثين إلى تقسيم رباعي آخر للكلمة العربية رآه الأفضل، فالدكتور مهدي المخزومي يرى أن من الأفضل تقسيم الكلمة العربية إلى (اسم وفعل وأداة وكناية)[٢].

ثم ظهرت محاولة أخرى لتقسيم الكلمة إلى سبعة أقسام بإضافة (الصفة، والخالفة، والظرف) إلى تلك الأقسام الأربعة كما فعل الدكتور تمام حسان[٣].

إلا أننا نجد المحدثين لم يتفقوا على تقسيم واحد للكلمة العربية كما اتفق النحاة الأوائل على التقسيم الثلاثي للكلمة؛ حيث لم نكد نسمع بواحد يخرج عن هذا التقسيم إلا ابن صابر الذي لم يعتد بقوله، كما سبقت الإشارة إليه في تقسيم الكلمة عند القدماء.

تأثر المحدثون بعلوم اللغات الأخرى في دعوتهم إلى تقسيم الكلمة العربية تقسيمًا جديدًا، في حين نجد علماء هذه اللغات يقرون أنه لا يمكن الوصول إلى حد معين للكلمة في كل اللغات. يقول "فندريس": إن تنوع الإجراءات الصرفية يجعل تعريف الكلمة يتنوع على حسب اللغات.

وإذا كانت هناك لغات يسهل فيها تحديد الكلمة كوحدة لا تتجزأ، فهناك لغات أخرى تذوب فيها الكلمة على نحو ما في جسم الجملة ولا يمكن تحديدها إلا بشرط أن تدمج فيها كتلة من العناصر المتنوعة[٤].

١- ينظر من أسرار اللغة، د.ابراهيم أنيس، مكتبة دار الإنجلو المصرية – القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م: ٢٨٤-٢٩٤.
٢- ينظر خلط المُحْدثين بين مقتضيات المعنى والمبنى، د: أحمد علي سعد الله ، كلية الآداب- جامعة المنوفية –مصر- ٢٠١١م : ٤٣
٣- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان:٩٠.
٤- اللغة، جوزيف فندريس ت (١٣٨٠هـ) ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م: ١٢٢

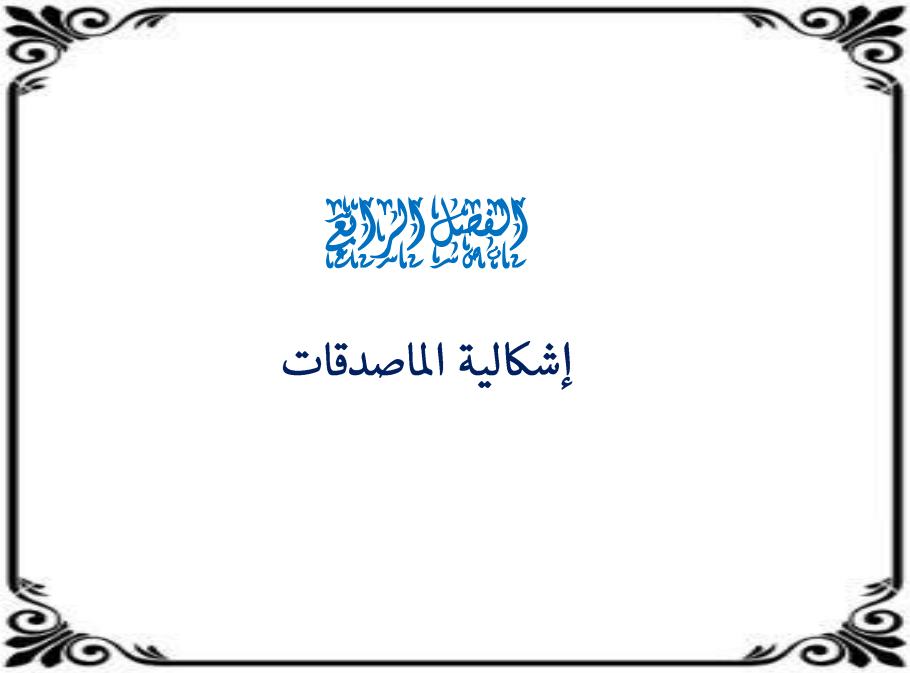

الفصل الرابع

إشكالية الماصدقات

إشكالية الماصدقات

الماصدق مصطلح نحوي ، استخدمه بعض النحاة المتأخرين، وعرفته كتبهم ، وتكلموا في شأنه وقضاياه ، وممن ذكروا هذا المصطلح وتحدثوا به الصبان ، وقد جاء في حاشيته على شرح الأشموني قوله : " الخبر عين المبتدأ في **الماصدق** فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي."[١]، ومن استخدامه لهذا المصطلح قوله أيضا في باب البدل : " والمراد المطابقة بحسب **الماصدق** بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة، فلا يرد أنهما كثيرًا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو: جاء زيد أخوك، ثم التغاير الذي تقتضيه المطابقة ظاهر إن اختلفا مفهومًا"[٢]

واستخدم المصطلح نفسه الفاكهي النحوي صاحب كتاب الحدود في النحو (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ) ، ومما جاء في كتاب الحدود من استخدام لهذا المصطلح قوله : " البدل المطابق هو (ما كان مدلوله عين مدلول الأول) - وهو المبدل منه – (بحسب الماصدق)، كجاء زيد أخوك. فأخوك بدل كل من (زيد). وهما متحدان ذاتا لا مفهوما، إذ مفهومهما مختلف"[٣].

وهذا المصطلح قبل استخدام النحاة له كان مستخدما من المناطقة ، وكانوا يطلقونه على الأفراد التي يتحقق فيها المعنى الكلي "[٤] ، ويجعلونه في مقابل مصطلح (المفهوم) وهو مجموع الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كلي[٥]

والذي يعنينا هنا هو الاستخدام النحوي ، والذي يظهر من كلام النحاة الذين استخدموا هذا المصطلح أنهم يعنون به العين أو الذات التي يصدق عليها الاسم ، ولذا قالوا : الخبر عين المبتدأ

---

١ - حاشية الصبان : ١ / ٢٨٣
٢ - نفسه : ٣ / ١٨٤
٣ - شرح كتاب الحدود في النحو -المؤلف: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ) -المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م : ٢٦٣
٤ - المعجم الوسيط ، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر،محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة، ٥١١/١ (ص – د - ق)
٥ - نفسه : ٧٠٤/٢ (ف – هـ - م)

في الماصدق " لأن المبتدأ والخبر يصدقان على ذات واحدة، فقولنا : " زيد كريم " جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وكلاهما يطلقان على ذات واحدة ؛ فزيد هو الكريم ، والكريم هو زيد ، فأوضحا فيها جانبين ، الأول اسم هذه الذات ، وهذا ما أوضحه المبتدأ ، والثاني وصفها ، وهذا ما أوضحه الخبر، ولذلك قيل هما في الماصدق سواء، أي أن الذات التي يصدق عليها أن تتصف بالمبتدأ هي نفسها التي يصدق عليها أن تتصف بالخبر، وهذا يعني أن مصطلح الماصدق مصطلح مركب من (أل) التعريفية، و (ما) الموصولة و(جملة الصلة) وهي : صدق ، والمعنى : الذي يصدق عليه .

والمناطقة والنحاة يستخدمون هذا المصطلح في مقابل مصطلح (المفهوم) وهو مجموعة الصفات والدلالات المفهومة من اللفظ ، ولذا فهم يقولون : إن الخبر والمبتدأ لا يستويان من جهة المفهوم ، لأن الدلالة التي يفهما الخبر غير تلك التي يفهمها المبتدأ ، فالمثال السابق : (زيد كريم) تختلف فيه دلالة (زيد) عن دلالة (كريم) ، فالأول بيان لاسم هذا المسمى ، والثاني بيان لوصف في هذا المسمى ، وإن كانا يشتركان في كونهما ينصرفان إلى مسمى واحد بعينه، وهذا معنى اتفاقهما في الماصدق ، مع اختلافهما في المفهوم .

والذي تهتم الدراسة ببحثه هنا تحت إشكالات (الماصدق) الخاص بالكلمة النحوية يكمن في أن مما يصدق عليه أن يسمى كلمة نحوية ماهيات غير ملفوظة أصلا ، وهي عند النحويين كلمات بإجماع ، وعلى الجانب الآخر هناك من الألفاظ الدالة ما لا يصدق عليه عندهم أن يسمى كلمة نحوية رغم أن له وجودا واضحا من جهة اللفظ ، وله دلالة لا تنكر ، وسينقسم الحديث عن إشكالات الماصدق إلى مبحثين؛ الأول منهما خاص بماصدقات الكلمة ، والثاني منهما بماصدقات أقسامها الثلاثة (الاسم والفعل والحرف).

المبحث الأول: ما يتعلق بالكلمة

من إشكالات الكلمة في الدرس اللغوي القديم والحديث إشكالات الماصدقات؛ إذ يوجد من الدوال ما يفيد وليس بكلمات نحوية، ومنها ما هو كلمات نحوية باتفاق النحاة، ثم إنه لا يدل إلا في حال الاتصال، ومنها معانٍ لم يلفظ بها أصلًا ويعدها النحاة كلمات نحوية.

وكما تحدث النحاة عن الكلمات النحوية ونصوا على أنها لفظ مفيد دال تحدثوا من جانب آخر عن الدوال التي ليست بكلمات ولكنها قد تشارك الكلمة العربية في ذلك، كالخط والإشارة والصوت غير المحكي وغير المستخدم في خطاب ما لا يعقل.

فأما الخط والإشارة فمفهومان عند الخاصة وأكثر العامة، وأما الدلالة فكل شيء دلّك على شيء فقد أخبرك به، كما قال الحكيم: أشهد أن السموات والأرض آيات دالّات، وشواهد قائمات، كلّ يؤدّي عنك الحجة، ويشهد لك بالرّبوبية.

وقال الآخر: سل الأرض: من غرس أشجارك، وشقّ أنهارك، وجنى ثمارك؟

فإن لم تجبك إخبارًا أجابتك اعتبارًا.

وقال الشاعر:

لقد جِئْتُ أَبْغِي مُجِيرًا فجِئْتُ الْجِبَالَ وَجِئْتُ البُحُورَا

فَقَالَ ليَ البَحرُ إِذْ جِئْتُه فكيف يُجِيرُ ضريرٌ ضريرا[1]

وقال آخر:

نَطقتْ عَيْنُه بما في الضَّمير [2]

[1] من بحر المتقارب، وهو من شواهد العقد الفريد

[2]- العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي المتوفى ٣٢٨هـ، ت: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ،١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م : ١٢٥/٢

وأما الصوت كقول النائم "أخ" فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال "أُح" فإنه يفهم منه أذى الصدر [١].

فهذه ألفاظ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها ولا يقال لها كلم، لأن دلالتها لم تكن بالتواضع.

وكذلك ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة فإنه لا يسمى كلمة لأنه لم يُنوَ مع اللفظ[٢].

وقد تحدث النحاة أيضًا عن المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو "صص" و"كق" ونحوهما، وهذا وما كان مثله لا يسمى واحد منها كلمة لأنه ليس شيئًا من وضع الواضع[٣].

وعلى ذلك فليس كل ملفوظ كلمة في النحو ، وإن أفاد ، أو دل ، فهناك دروب للدلالة تعتبر عند الحكم على الملفوظ بأنه كلمة نحوية أو نفي هذا الحكم عنه ، كأصل وضعه ، ودلالته الأولى ، وطريق إصابته لهذه الدلالة هل يكون عن طريق الاتصال أو الانفصال ...إلخ

ولم يغب عن النحاة أن من الدوال ما تنعدم دلالته عند انفصاله واستقلاله كأبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة، نحو همزة أعلم، وياء النسب نحو زيدي، وتاء التأنيث نحو مسلمة، وألف ضارب، فكل منها لفظ دال بالوضع وليس بكلمة، لأن دلالتها غير مستقلة[٤].

ومن الدوال المركبة ما تنعدم دلالة أحد جزأيه عند الانفصال تماما ، بينما الجزء الآخر قائم بدلالته الأصلية المعجمية ، كالمركب من الألف واللام -اللتين للتعريف - والمعرف نحو الرجل والغلام ، فإنه يدل على معنيين: التعريف والمعرَّف وهو من جهة النطق لفظة واحدة، وكلمتان؛ إذ كان مركبًا من الألف واللام الدالة على التعريف، وهي كلمة لأنها حرف معنى والمعرَّف كلمة أخرى، وبحكم كونهما كلمتين؛ فإن أولاهما لا تفيد إلا في حال الاتصال ، وهي (أل) إذ لا فائدة ترجى منها في حال انفصالها عن المعرف ، والنطق بها منفردة ، والثانية (وهي المعرف) كلمة

١- شرح المفصل: ٧٥/٤.

٢- ينظر شرح التسهيل لابن مالك، ٤/١، وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ١٦/١، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي:٥/١
و ينظرشرح المفصل ٧٠/١

٤ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي٤/١.

لا تنعدم دلالتها عند الاتصال كما انعدمت دلالة سابقتها ، لكنها تتغير ؛ إذ يزيدها الاتصال بحرف التعريف نوعا من التحديد ، هو الذي جعل الكلمة (معرفة)، وأخرجها من دائرة الشيوع والعموم التي كانت فيها قبل الاتصال بحرف التعريف .

ومما يعده النحاة كلمات نحوية ، ولا دلالة له عند انفصاله واستقلاله الحروف التي تأتي متصلة بالاسم ، فتعمل فيه الجر ، مثل الكاف في "كزيد"والباء في "بزيد"، ومن ذلك الذي لا يدل حال استقلاله الضمائر المتصلة ، مثل ألف الاثنين، وواو الجماعة في قولنا : "ضربا وضربوا" ونحوهما، فإن كل واحد من ذلك لفظة وفي الحكم كلمتان، الفعل كلمة والألف كلمة والواو كلمة لأنها تفيد المسند إليه[1].

ومما يشكل من جهة الماصدقات الخاصة بالكلمة أن بعض ما يعد كلمات في اللغة العربية لا وجود له من جهة اللفظ ، وإنما وجوده من جهة المعنى ، وذلك مثل الضمائر المستترة، والضمائر المحذوفة ....إلخ ، وباب الحذف باب واسع في اللغة العربية ، وهو عند النحاة باب يعتد به كثيرا ، فكثيرا ما ينص النحاة على حذف العامل – مثلا – كما في باب الحال ، والمفعول المطلق ، وباب الأفعال الناسخة ، ويدرسون أيضا حذف المعمولات ، ويفردون لذلك من المؤلفات ما ليس بالقليل ، كحديثهم عن حذف المفعول به اختصارا ، وحذفه اقتصارا ، وحديثهم عن حذف الخبر ، وحذف المبتدأ ، وحذف الحال ، وحذف المفعول المطلق المبين للنوع والمبين للعدد ، وحذف النعت ، وغير ذلك .

والذي يبدو مشكلا أن هذه المحذوفات لا وجود لها من جهة اللفظ ، وهي مع ذلك بإجماع النحاة كلمات نحوية ، ولها قوة الكلمات الملفوظة ، وإن لم يكن متلفظا به من الأصل ، وهذا – لا شك – يقدح في حد أولئك النحاة الذين اكتفوا بحد الكلمة النحوية بأنها اللفظ الدال على معنى مفرد، إذ قد تكون الكلمة النحوية غير ملفوظة ، ويعتد بها ، ويحكم عليها بأنها كلمة نحوية ، وهو الأمر نفسه

[1] - ينظر مثلا شرح المفصل: ٧١/١.

الذي يشهد بدقة الحدود التي احترزت بفصل مدخل للكلمات المنوية ، والمحذوفة ، وما في حكمها، كما في الحد الذي صاغه ابن مالك ، وتقدم ذكره عند الحديث عن إشكالية الحد .

المبحث الثاني: ما يتعلق بأقسام الكلمة

الخلاف في عد اسم الفاعل العامل ضمن الأسماء أو الأفعال

الكلمة ثلاثة أنواع: اسم وفعل وأداة، وتتفق كل من المدرستين الكوفية والبصرية على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة المختلفة، وتختلفان في أقسام الفعل، فهو عند البصريين ثلاثة أقسام: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وهو عند الكوفيين ثلاثة أقسام أيضًا، يتفقون مع البصريين في القسمين الأوّلين، ويختلفون معهم في القسم الثالث، وهو عند الكوفيين: الفعل الدائم لا فعل الأمر[1].

ولقد نص الكوفيون على استفادة معنى الزمان من اسم الفاعل ابتداء من الكسائي رأس مدرسة الكوفة ، وأستاذ الفراء ، وقد أورد صاحب نور القبس في كتابه خبرا عن المناظرات التي كانت تجري بين الكسائي والقاضي أبي يوسف تلميذ أبي حنيفة ؛ أورد المرزباني - يحكي عن الكسائي- أنه قال :" اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول: وما النحو؟ فأردت أن أعلمه فضل النحو فقلت: ما تقول في رجلٍ قال لرجل: أنا قاتلُ غلامك! وقال آخر: أنا قاتلٌ غلامك! أيهما كنت تأخذ به؟ قال : آخذهما جميعاً! فقال الرشيد: أخطأت - وكان له علمٌ بالعربية – فاستحيى وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامك بالإضافة لأنه فعلٌ **ماض**، وأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك بالنصب فلا يؤخذ لأنه **مستقبل** لم يكن بعد، كما قال الله عزّ وجل:

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[2]،

ولولا أن المنون مستقبل ماجاز فيه غداً. فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح النحو والعربية"[1].

---

[1] - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية،١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م : ٢٣٧

[2] - سورة الكهف: ٢٣

ففي القصة نص صريح من الكسائي على أن اسم الفاعل يفيد المضي عند إضافته ، والاستقبال عند تنوينه ، وأنه لا يتوهم مع الإضافة معنى الاستقبال [٢]

واعتبار اسم الفاعل فعلًا، وكونه قسيم الماضي والمضارع، هو رأي الفراء أيضا وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ، قال الفراء في كتابه معاني القرآن : " وقال الكسائى فى إدخالهم (أنْ) فى (مالَك): هو بمنزلة قوله: "مالكم فى ألا تقاتلوا" ولو كان ذلك على ما قال لجاز فى الكلام أن تقول: مالك أَنْ قمت، ومالك أنك قائم؛ لأنك تقول: فى قيامك، ماضيا ومستقبلا، وذلك غير جائز؛ لأن المنع إنما يأتى بالاستقبال؛ تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمتَ. فلذلك جاءت فى (مالك) فى المستقبل ولم تأت فى دائم ولا ماض"[٣].

وقوله " .... في المستقبل ، ولم تأت في ماض ولا دائم " دليل واضح على تقسيمهم الفعل إلى ماض ومستقبل ودائم ، وهو الأمر الذي جرى عليه علماء الكوفة بعد الفراء حتى وصلت رئاسة الكوفة إلى ثعلب خاتم الكوفيين .

وقد أورد الزجاجي مسألة بين أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب ، كان موضوعها اسم الفاعل جاء فيها ما نصه:

"قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يُناقض، يقول قائم: فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلًا لم يكن اسمًا فلا ينبغي أن تسميه فعلًا. فقلت: الفراء يقول: قائم فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء، لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل لأنه

---

١ - نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء ،المرزباني تحقيق : رودلف زلهايم ، فرانتس شتاينر للنشر بفيسبادن ، ١٩٦٤ : ٢٨٥ ، ٢٨٦

٢ - ينظر الإضافة بين متطلبات الدلالة ودوافع الصناعة النحوية ، د. أحمد علي سعدالله – بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر – العدد السابع عشر ١٤٣٤هـ ، ٢٠١٣ م : ٢٠٥٥

٣ - معاني القرآن -المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) ،المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة: الأولى: ١/ ١٦٥

ينصب، فيقال: قائم قيامًا، وضارب زيدًا، فالجهة التي هو فيها اسم، ليس هو فيها فعلًا، والجهة التي هو فيها فعل، ليس هو فيها اسمًا"[1].

وجاء في مجالس ثعلب قول أبي العباس ثعلب – وهو آخر الكوفيين – " ولا تجئ عسى إلا مع مستقبل، ولا تجئ مع ماضٍ ولا دائمٍ ولا صفة."[2]

وبناء عليه فإن مدرسة الكوفة تعتبر ما نعرفه في الدرس الصرفي باسم الفاعل ماصدقا للفعل ، وتسميه بالفعل الدائم ، وإن كان البصريون يجعلون الفعل إنما يصدق على الماضي والمضارع والأمر فقط ، ولا يصدق على غير هذه الثلاثة أن تسمى فعلا .

١ مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٢٦٥.

٢ - مجالس ثعلب ،لأبي العباس أحمد بن زيد الشيباني المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، ١/ ٧٨

الخلاف في (ليس)

اختلف النحاة في (ليس) ؛هل هي فعل أم حرف؟

يرى سيبويه وأصحابه أنها فعل، وخالفهم في ذلك ابن السراج وتبعه أبو علي الفارسي في الحلبيات فزعم أنها حرف لأنه لا يتصرف وليس في الأفعال ما هو على صيغته، وأنه من حيث أن آخره مفتوح لا يدل على ما تدل عليه الأفعال، وإنما (ليس) بمنزلة ما لا فرق بينهما لا يدل قول (ولستُ ولسنا ولست) على أنه فعل لأنه مشبه بالفعل.

ويرى البصريون أن (ليس) فعل وأصله (لَيِسَ) على وزن (عَلِمَ) من حيث إن آخره مفتوح، ولكنه لما لم يتصرف سُكنت عينه ليدل ذلك على جموده وعدم تصرفه ولو كان متصرفًا لقيل (لاس) ولأنك تقول (لست، ولستم، وليسوا) فلو كانت بمنزلة (ما) لم تتصل بها هذه المضمرات على حد ما يتصل بالأفعال، ولأن (ليس) بمنزلة كان في جواز تقديم الخبر عليه، تقول (قائمًا ليس زيد) كما تقول (قائمًا ما زيد) فثبت بهذا أنه فعل[1]

وحكي عن سيبويه قولهم "ليس الطيبُ إلا المسك"، وذهب فيه إلى أنه بمنزلة "ما" ولم يحمله على أن في "ليس" ضمير القصة والحديث كما حمل قوله: "ليس خلق الله أشعر منه" على هذا الضمير.

وذهب أبو علي الفارسي على أنها ليس بفعل على الحقيقة ؛ فقال :"ووجه قوله إنه بمنزلة "ما" وليس ككان وأخواتها أن "ليس" وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلًا على الحقيقة؛ وذلك لأن الفعل لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون دالًّا على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، وإما أن

[1] ينظر شرح اللمع، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصفهاني المتوفى (٥٤٣)، تحقيق: د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية، الناشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ ١٩٩٠م : ٣٣٥

يكون دالًّا على أحد الأزمنة الثلاثة مجردًا من الحدث، فإن خلا من أحد هذين القسمين ثبت أنه ليس بفعل، ولم تكن "ليس" من واحد منهما[1].

فإن قيل: من أين زعمتم أنها فعل وليس لها تصرف الأفعال بالمضارع واسم الفاعل؟ قيل: الدليل على أنها فعل اتصال الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها على حد اتصاله بالأفعال، وهو الضمير المرفوع نحو قولك (لست ولسنا ولستما ولستم ولست ولستن) ولأن آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية، وتلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلًا ووقفًا، نحو ليست هند قائمة، كما تقول كانت هند قائمة وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب نحو قائمة وقاعدة، فلما وجد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال دل على أنها فعل[2].

وكان ابن يعيش ممن ذهبوا إلى أنها فعل ، وأوضح الحجج التي ترجح ما ذهب إليه، وتوضح الفروق بينها وبين (ما) النافية التي تشبهها في إفادة معنى النفي ، ثم هي تختلف عنها في كون (ما) حرفا ؛ فقال : " فإن قيل: إن الأفعال تتصرف و(ليس) غير متصرفة، فهلا دل ذلك على أنها حرف؟ قيل: عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلًا؛ إذ ليس كل الأفعال متصرفة، ألا ترى أن نعم وبئس وعسى وأفعال التعجب كلها أفعال وإن لم تكن متصرفة؟

وأما كونها بمنزلة ما في النفي فلا يخرجها أيضًا عن كونها فعلًا لأنه يدل على مشابهة بينهما وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها، وأما أن يدل أنها حرف فلا؛ إذ الدلالة قد قامت على أنها فعل ومما يدل أنها فعل وليست حرفًا أنها تتحمل الضمير كما أنه يتحمل الضمير، فتقول زيد ليس قائمًا فيستكن في ليس ضمير من زيد ولا يكون مثل ذلك في ما، فلا يقال زيد ما قائمًا، فيجعل في ما ضمير زيد، وأيضًا فإن (ليس) لا يبطل عملها دخول إلا في خبرها، فنقول ليس زيد إلا قائمًا، ولا يكون مثل ذلك في ما ، لا نقول ما زيد إلا قائمًا، ومن المانع (ليس) من التصرف

[1] - المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي المتوفى (٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للنشر والتوزيع- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م : ٢١٠

[2] شرح لمفصل ١١١/٧

أنك تقول كان زيد فتفيد المضي، وتقول يكون زيد فتفيد الاستقبال، وأنت إذا قلت ليس زيد قائمًا الآن فقد أدت (ليس) المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي، واستغنى عن زيادة حرف مضارعة فيها، وقوله (لا تقول ليس زيد قائمًا غدًا) يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير، ولا ينفى بها في المستقبل. وقد أجازه أبو العباس المبرد وابن درستويه[١].

وبناء عليه فإن الخلاف حول (ليس) لا ينفي أنها (ماصدق) للكلمة العربية النحوية ، لكن بعضهم اعتبرها فعلا ، فهي (ماصدق) للفعل عنده ، وبعضهم عدها حرفا مشبها لها بـ (ما) النافية ؛ فهي عنده (ما صدق) للحرف ، وقد أشار بعض النحاة المتقدمين إلى أنها كلمة مركبة ، وأن أصلها (لا أيس) فهي عنده مركبة من الحرف الذي يفيد النفي والاسم المنفي ، فهي عنده كلمتان – باعتبار الأصل الذي ذهب إليه - لا كلمة واحدة[٢].

١- شرح المفصل ٧/ ١١١-١١٢.

٢ ينظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله ين محمد بن السيد البطليوسي المتوفى (٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي،١٤٧

الخلاف في (عسى)

عسى فعل من أفعال المقاربة ولها استخدامان: "أحدهما: أن تكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب، إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون (أن مع الفعل) متأولًا بالمصدر كقولك: عسى زيد أن يخرج في معنى قارب زيد الخروج، قال الله تعالى:﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾[1].

والثاني: أن تكون بمنزلة قرب فلا يكون لها إلا مرفوع، إلا أن مرفوعها (أن مع الفعل) في تأويل المصدر كقولك: عسى أن يخرج زيد، في معنى قرب خروجه. قال الله تعالى:

﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾[2]"[3]

وهي فعل غير متصرف معناه المقاربة على سبيل الترجي، وقد جعله سيبويه مساويا لـ (لعل) في دلالتهما على الطمع والإشفاق قال سيبويه : " ولعل وعسى: طمعٌ وإشفاقٌ "[٤] قال ابن يعيش : " أي طمع فيما يستقبل، وإشفاق ألا يكون"[٥]، وقد حاول ابن يعيش أن يوضح سبب الاختلاف بين (عسى) وغيرها من أفعال العربية ، وتعليل كونها فعلا جامدا غير متصرف فقال : " وهذه عسى قد خالفت غيرها من الأفعال ومنعت من التصرف وذلك لأمور منها:

أنهم أجروها مجرى (ليس)؛ إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل؛ لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي فصارت كـــ (ليس) في أنها بلفظ الماضي وينفى بها الحال فمنعت لذلك من التصرف كما منعت (ليس).

---

١ سورة المائدة: ٥٢.
٢ سورة البقرة: ٢١٦.
٣ - شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٣٧٢
٤ - الكتاب لسيبويه : ٤/ ٢٣٣
٥ - شرح المفصل : ٤ / ٣٧٢

الثاني: أنها ترجٍّ فشابهت لعل....فإن قيل: ما الدليل على أنها أفعال مع جمودها جمود الحروف، وعدمِ تصرفها؟

فالجواب: أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالأفعال، نحوَ قولك (عسَيْتُ أن أفعلَ كذا)، و(عَسِيتُ) بالكسر أيضًا، وهما لغتان. قال الله تعالى:

﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾[1]، وقُرئ بالكسر، والمؤنث (عسيت) فتؤنثه بالتاء الساكنة وصلًا ووقفًا على ما يكون عليه الأفعالُ. ولمَّا كانت فعلًا، افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام"[2]

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن عسى حرف ، وهو الرأي الذي ضعفه جمهورهم ، بل عده بعضهم قولا شاذا [3]

وقد يقدح في هذا الكلام كله وجود لغة من لغات العرب تعامل (عسى) معاملة الحروف الناسخة لا الأفعال ،إذ يسند أهل هذه اللغة (عسى) إلى الضمير ، ويجعلون خبرها مفردا ، ويرفعونه كما يرفع الخبر بعد (إن) فيقولون مثلا (عساك طيب) ، فتكون حينئذ حرفا – كما ذهب إلى ذلك كثير من النحاة الذين قالوا بفعليتها حين تكون من أفعال الرجاء ، وخبرها جملة فعلية فعلها مضارع -.

وجملة القول هنا : إن (عسى) تظل تشكل إشكالا حقيقيا في ماصدقات الكلمة باعتبار أقسامها؛ إذ هي مصنفة عند النحاة على أنها ماصدق للفعل حال كونها مسندة إلى الجملة الاسمية التي يكون الخبر فيها جملة فعلية فعلها مضارع ، ثم هي مصنفة حرفا عند النطق بها في تركيب

---

١ - سورة محمد: ٢٢.
٢ - ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١١٥ ، ١١٦
٣ - ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي : ١٠ / ٧٢

آخر مشابه ، وهو حين تسند للضمير فيتصل بها ، ويكون خبرها مفردا ، على أن لفظها هو هو لم يتغير[1] .

[1] - ينظر الدال المفرد في العربية : ٢٠

الخلاف في (خلا وعدا وحاشا)

من أدوات الاستثناء (حاشا)، و(خلا)، و(عدا) وينصب المستثنى بها ويجر.

فإذا نصب كانت أفعالًا، وإذا جر كانت حروف جر.

فأما (حاشا) فقد ذهب البصريون إلى أنها تكون حرفًا وتكون فعلًا.

وذهب الكوفيون إلى أنها فعل.

فأما الدليل على القول الأول من السماع قول الشاعر:

حَاشَــا أَبِي ثَوبَان،إنَّ أبا ثَــوبَان لَيسَ بِبُكْمةٍ فَــدْمِ

عَمرُو بنُ عبدِ الله إنَّ بِه ضَنّاً على المِلْحاةِ والشَّتَمِ[1]

فجُر بها وليس أبي مضافًا إلى ياء المتكلم لأن اسمه: أبو ثوبان بدليل قوله (إن أبا ثوبان).

وقال آخر:

فَلا أَهلَ إلاَّ دُونَ أَهلِكَ عِندَنا ومالَكِ حاشاَ بَيتِ مَكّةَ من عَدْلِ[2]

وأما الدليل من القياس فمن أوجه:

الأول: أنك تقول (حاشاي) ولو كان فعلًا لقلته كما تقول: راماني وعاطاني.

الثاني: أنه لا يجوز أن يكون صلة (ما) المصدرية فلا تقول: قام القوم ما حاشا زيدًا كما تقول: قاموا ما خلا زيدًا، وهذا يدل على أنه حرف، إذ لم يجز أن يجعل صلة (ما).

---

[1] - من بحر الكامل وهو للمفضل الضبي في ديوانه المفضليات، أحمد محمد شاكر- عبد السلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف القاهرة : ٣٦٧، وهو من شواهد شرح المفصل: ٨/ ٤٨، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٤٠٩، ومن شواهد الهمع: ٢٨٤/٣، ومن شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٣/١

[2] البيت من الطويل وهو من شواهد التبيين عن مذاهب النحويين:٤١١

الثالث: أنك تقول (حاشاك) من كذا فتصل به الكاف، و(حاشاي) ويدخل على الياء، وليس هناك فاعل، ولو كان فعلا لكان له فاعل .

واحتج الآخرون بأمور منها:

- أنه قد صرف فيقال حاشيته وأحاشيه ومنه قول النابغة:

و لا أرى فاعلاً ، في الناس ، يشبهه ولا أُحاشي، من الأقوام، من أحَدِ [1]

وهذا حكم الفعل أنه يتصرف؛ إذ التصرف من خصائص الأفعال.

- أن لام الخفض تتعلق به كقوله تعالى:﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [2].

وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام.

- أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا الحرف، فيقال (حاشَ لله) وحاشا الله ، وللنحاة في خلافهم حول حرفية (حاشا) أو فعليتها كلام كثير ، وحجج مطولة لا يتسع المقام لذكرها هنا ، وما يهم هنا هو إثبات اختلافهم حول عدها مما يصدق عليه الفعل ، أو مما يصدق أن يسمى حرفا ، وقد تبين[3].

---

١ - البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية: ٢٠، وهو من شواهد التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/٤١٢، ومن شواهد شرح المفصل ٤٨/٨، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ٣: ٢٨٨، وشواهد الإنصاف١/ ٢٤١، أسرار العربية: ٢٤٠.

٢- سورة يوسف: ٣١

٣- ينظر تفصيل الخلاف في حرفية حاشا وفعليتها في التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري المتوفى (٦١٦هـ)، ت: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغروب الإسلامي (بيروت- لبنان)، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م : ٤١٠-٤١٥، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي المتوفى (٥٧٧)، المكتبة العصرية (صيدا - بيروت)،٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ: ٢٢٦/١، وينظر شرح المفصل ٤٨/٨، وينظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ٣/ ٢٨٣.، وينظر الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د: فخر الدين قباوة- محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م : ٥٥٨، وينظر أسرار العربية ٢٠٨.

وقد أنكر الكوفيون حرفية خلا وعدا وقالوا: إنهما فعلان بمعنى المفارقة ضُمِّنا معنى الاستثناء، والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعدا لقلته، وإنما نقله الأخفش والفراء.

ثم على فعلية هذه الأفعال ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له. قال أبو حيان: ويمكن القول في خلا وعدا بذلك.

واتفق بقية الكوفيين والبصريين على أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الإضمار.

ثم قال البصريون: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: قام القوم عدا هو، أي بعضهم زيدًا.

وقال الكوفيون: عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي عدا قيامُهم زيدًا، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه.

ولكون الضمير عائدًا على البعض أو المصدر لم يُثن ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكر[1].

وتدخل (ما) على : خلا وعدا، فيتعين النصب بعدها لأنها مصدرية، فدخولها يعيّن الفعلية كما في قول لبيد:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللهُ باطِلُ وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ [2]

[1] - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٦/٣.

٢- البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه (في رثاء النعمان بن المنذر): ١٣٢، وهو من شواهد الهمع:٢٨٧، وشواهد المغني:١٥٣، و شواهد أسرار العربية: ٢١١.

وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن (ما) لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها، أو بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه. [١].

والذي تنطق به الشواهد ويؤيده السماع، أن هذه الكلمات وردت أفعالًا وحروفًا ناصبة وجارة وهذه رخصة[٢]، والذي يوضع في بؤرة الاهتمام هنا أن هذه الألفاظ كلمات باتفاق، فهي (ماصدق) للكلمة النحوية ، والخلاف قائم حول عدها ماصدقا للفعل أو للحرف .

١ - ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٥٣- ١٦٣، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٨٧/٣.
٢ - ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، د. فتحي بيومي حمودة: ٣١١.

الخلاف في(نعم وبئس)

اختلف النحويون في (نعم وبئس) أفعلان هما أم اسمان؟ فذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مُبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين[1].

وحجة البصريين من أوجه: الوجه الأول: اتصال الضمير المرفوع بها على حد اتصاله بالفعل المتصرف كما حكى الكسائي (نِعْمُوا رجالًا الزيدون)، و(نِعْمَا رجلين) وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو (نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ) والمضمر في نحو (نعم رجلًا زيد، وبئس غلامًا عمرو) فدل على أنهما فعلان.

الوجه الثاني: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة نحو (نعمت المرأة، وبئست الجاريةُ) وهذه التاء تتصل بالفعل الماضي لا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.

والوَجهُ الثَّالثُ: السَّبرُ والتَّقسيمُ، وذلك أن (نِعم) ليس حرفًا بالإجماع، وقد دَلّ الدليلُ على أنَّها ليست اسمًا لوجهين:

أحدُهما: أنّها مبنيةٌ على الفتحِ، أمّا البناء فلا سببَ له مع كونِها اسمًا، لأنَّ الاسمَ يُبنى إذا شابَه الحرف، ولا مشابهةَ بين (نِعم) والحَرف، فلو كانت اسمًا لأعربت.

والثاني: أنَّها لو كانت اسمًا لكانت إمّا جامدًا أو وَصفًا ولا سبيل إلى اعتقاد الجُمود فيها، لأنَّ وجهَ الاشتقاقِ فيها ظاهرٌ، ولأنها مِنْ نَعِمَ الرَّجلُ إذا أصاب نعمةً، والمُنعم عليه يُمدحُ ولا يجوزُ

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٨١.

أن تكونَ وصفًا، إذ لو كانت كذلك لظهرَ الموصوف معها، ولأنَّ الصفةَ ليست على هذا البناء، وإذا بطلَ كونُها حرفًا وكونها اسمًا ثبتَ أنَّها فعلٌ[1].

أما الكوفيون فاحتجوا على أنهما اسمان من أوجه:

الوجه الأول: أنهم قالوا الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما، وحرف الجر يختص بالأسماء. وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيًّا بُشِّر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرها سرقة. وحكي عن بعض العرب أنه قال: نعم السير على بئس العير، فأدخلوا عليهما حرف الجر وحرف الجر يختص بالأسماء فدل على أنهما اسمان.

والوجه الثاني: أن العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية، لأن النداء من خصائص الأسماء.

والوجه الثالث: أنهم قالوا الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول نعم الرجل أمس، ولا بئس الرجل غدًا؟ فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على أنهما ليسا بفعلين.

والوجه الرابع: أنهما لا يتصرفان، ولو كانا فعلين لكانا متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين.

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: نعيم الرجل زيد، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن فعيل فدل على أنهما اسمان وليسا بفعلين[2].

---

١ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ٢٧٤، وينظر أسرار العربية، ١٢٨.

٢- أسرار العربية:٩٦، وينظرالإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٨١، وينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٧٥.

وقد ذهب أبو البركات الأنباري إلى أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون، وأن ما استدل به الكوفيون فاسد، وفند أدلتهم ، محاولا إبطالها بحجج تدحضها[1] ، وذكر هذه الحجج هنا ربما عُدَّ حشوا ، لأنه خارج عن الهدف والقصد ، إذ الهدف هنا هو بيان كون هذه الكلمات النحوية مختلف في إدراجها تحت واحد بعينه من أقسام الكلمة الثلاثة ، فمن النحاة من يقول : هما اسمان ، ومنهم من يقول : فعلان ، وقد تبين هذا بما تقدم ذكره ، وشفع بذكر أدلة كل فريق ، وهو الأمر الذي يخلص بنا إلى تأكيد كون (نعم وبئس) قد كونا إشكالا يضاف إلى إشكالات التصنيف المندرج تحت الاسم أو الفعل ، وهما قسمان من أقسام الكلمة الثلاثة .

وما ذكر تحت إشكالات الماصدقات هنا ليس على سبيل الحصر ، وإنما هو على سبيل التمثيل فقط ، فالاختلاف حول عد بعض الكلمات مندرجة تحت قسم بعينه من أقسام الكلم الثلاثة يتعدى ذلك ، كاختلاف النحاة حول (اسم الفعل) ، وحول (أفعل التعجب) .....إلخ .

وما أستطيع أن أقرره هنا هو أن الوحدات اللغوية التي يصلح أن تسمى كلمة نحوية لم تتسم بالوضوح الكامل في النحو العربي ، ومثلها تلك الوحدات التي تندرج تحت كل قسم من أقسام الكلمة لم تتسم بالوضوح التام ،الذي يجعلها تحظى بقول فصل لا يشوبه خلاف.

١ - ينظر أسرار العربية : ٩٢

الفصل الخامس

إشكاليات الدلالة

إشكاليات الدلالة

لم تكن إشكاليات الحد والماصدق والتقسيم فقط هي التي اتسم بها الدرس النحوي للكلمة، وإنما كانت هناك الإشكالية الكبرى، وهي إشكالية الدلالة؛ إذ نص بعض النحاة على أن دلالة الكلمة العربية مفردة، وتأملوها بمناظير عدة، ولم يتركوها للسياق تركًا كليًّا كما فعل بعض المحدثين، وإن محاولة جمع الجهات التي قسموا على أساسها دلالة الكلمة المفردة أو التي نظروا من خلالها إلى معاني المفردات العربية لتوقفنا على مدى دقتهم، ونظرهم الثاقب لطبيعة هذا الرمز الدَّال، وما يستفاد منه من مدلولات مختلفة ومتعددة من زوايا شتى، وسيبين ذلك من خلال عرض بعض التقسيمات والركائز الموجودة في كتب النحو لاستقراء دلالة الكلمة المفرد

أولًا- الدلالة المفردة والدلالة المركبة:

فرق النحاة بين الدلالة المفردة والدلالة المركبة، ومن ذلك ما قاله ابن الحاجب في أماليه: المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة: أحدها:- المفردُ الذي هو ضد المضاف، والآخر المفرد الذي هو ضد المثنى والمجموع، والآخر: المفرد الذي هو ضد الجملة[1].

فقولنا **في تعريف الكلمة (لفظ وضع لمعنى مفرد)** المراد به هنا ضد المركب، والمراد بالمركب كلمتان فصاعدًا أسندت إحداهما إلى الأخرى إسنادًا يفيد المخاطب ما لم يكن عنده في ظن المتكلم.

وقد يقال : إن من الكلمات ما تكون دلالته مركبة ، كالفعل مثلا : إذ يدل على حدث وزمن، وهو مع ذلك (كلمة) باتفاق النحاة ، ويقال في الرد على ذلك : إنه يكون دالا على معنى مفرد ، لأنه لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ، فإن دل جزء لفظه على جزء من معناه لم يكن كلمة واحدة كما في قولنا : " عبد الله " إذا استخدم بعيدا عن العلمية ، إذ إن المضاف حينئذ يدل على معنى ،

١- أمالي ابن الحاجب: ٦٠٩/٢ ، وينظر أيضا خلط المُحْدثين بين مقتضيات المعنى والمبنى، د: أحمد علي سعد الله:٢٧

والمضاف إليه يدل على معنى آخر ، فليس المعنى المتولد منهما مفردا ، وبذلك تكون المحصلة كلمتين لا كلمة واحدة لأن الدلالة لقولنا : (عبد الله) في حال الإضافة التي لا يقصد منها العلمية قسمان ، دل كل جزء من جزأيه على قسم منها ، بخلاف ما إذا استخدم في العلمية ، إذ تكون دلالته حينذاك عائدة على المسمى فيكون كلمة واحدة ، لأنه ذو دلالة مفردة ، ولذا قال الرضي في شرح الكافية : " .... وليس له أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال (حينذاك) تخرج عن حد الكلمة [1]، لأن الفعل دال – كما تقدم – على حدث وزمان ، وهي دلالة مركبة .

فإذا ورد على قولنا مفرد، قام وشبهه، فإنه لفظة تدل على معنى مركب وهو الحدث والزمان، فصار بمثابة قولك: قام زيد، في الدلالة على التركيب وقد بطل حد الكلمة،

وجوابه ما قيدنا به قولنا: إن المفرد المراد به هنا ضد المركب، وقد فسرنا المركب، فعلى هذا (قام) داخله في الحد [2].

والإشكال في هذا التقسيم الدلالي واقع من جانبين ؛ الأول : هل الإفراد يكون – في الأدق – وصفا للفظ أو للمعنى المتولد من اللفظ ؟ وقد رجحت الدراسة هنا رأي من لم ير بأسا من وصف الدلالة نفسها بالإفراد أو التركيب ، وذهبت معه في جواز جعل الإفراد صفة للمعنى كما يكون صفة للفظ .

والجانب الثاني هو : أن قول القائل دلالة مفردة ، أو دلالة مركبة ، قد يوقع في لبس بيّن ، إذ قد يفهم من حد الكلمة العربية بأنها ذات دلالة مفردة أن الفعل ليس بكلمة ، إذ هو دال على حدث وزمن ، أو أن اسم الفاعل ليس بكلمة لأنه دال على الحدث وفاعله ....إلخ ، وهذا اللبس إنما يقوم إذا لم يوضع في الحسبان أن قول النحاة (الدلالة المفردة) و (المركبة) هو من باب الاطلاق

١- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٦/١.
٢- السابق: ٦٠٩/٢.

أو التقييد ، فهو ليس قولا مطلقا ، فهم قد وضعوا وصفا مبينا لقصدهم بالدلالة المفردة والمركبة ، بما ذكروه من أن التركيب في هذا الموضع معناه أن يدل جزء اللفظ على جزء المعنى ، وليس معناه أن يكون اللفظ الواحد دالا على شيئين ، وبناء عليه كان الفعل كلمة ؛ إذ لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ، وكان اسم الفاعل كلمة نحوية أيضا ؛ إذ لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ، وإن كانت دلالة كل واحد منهما تنصرف إلى شيئين ، هما الحدث والزمان من الفعل ، والحدث وفاعله في اسم الفاعل .

ثانيًا- دلالة الاتصال ودلالة الانفصال:

من الدوال ما تنعدم دلالته عند انفصاله واستقلاله، وقد نظر النحاة إلى أبعاض الكلمات باعتبارين:

أما الاعتبار الأول: فهو من حيث الجزئية والكلية، وكون الجزء المتصل دالًّا على جزء الدلالة الإجمالية للكلمة، ومن هذا الاعتبار كان حديثهم عن دلالة الجزء ودلالة الكل.

وأما الاعتبار الثاني: فهو انعدام دلالة هذه الأجزاء حال انفصالها عن الكلمة التي اتصلت بها وتحصيل دلالتها حال الاتصال، وهذا ما يعني هنا دلالة الاتصال ودلالة الانفصال.

وبذلك فياء النسب، وتاء التأنيث، وحروف المضارعة إنما تدل على معانيها بشرط اتصالها، فتحقق جزء المعنى للكلمة، وإذا انفصلت انعدمت دلالتها تمامًا فهي بذلك تدخل تحت الاعتبارين دلالة الجزء ودلالة الاتصال.

ومن الدوال الجزئية ما لا تنعدم دلالته عند استقلاله كالمضاف إليه الذي يعتبر هو والمضاف كلمة واحدة، لكنه إذا انفصل عن الإضافة دلَّ على معنى في حال استقلاله غير المعنى الذي كان يؤديه مركبًا.

ثالثًا- دلالة الأصل ودلالة العَرَض:

الدلالة الأصلية هي الدلالة التي وُضعت الكلمة إعلامًا عليها أول ما وضعت، وهي دلالة لا تُكْتسب مما يطرأ على الكلمة من تغيير في الموقع من التركيب اللغوي أو تغيير في العلامة الإعرابية، وفي مقابل ذلك تأتي الدلالة العارضة؛ فالعارض هو أمر يطرأ للدال فيُكسبُه دلالة تزول بزوال ذلك العارض - في الغالب-.[1]

وقد كان لهذا الاعتبار الدلالي بالغ الأثر في التقعيد النحوي؛ إذ إن منتجهم التقعيدي يثبت بما لا يدع مجالًا للشك أنهم راعوا هذا الجانب الدلالي، وأنهم على أساسه تحدثوا عن المعاني العارضة التي يحدثها الإعراب، وتدل عليها العلامة الإعرابية، وفرقوا على أساسه بين الوصف الذي جاءت بنيته على وزن **(أفعل)** فمنع من الصرف، وبين الوصف الذي جاء على نفس الوزن فلم يُمْنَع، وعلى أساسه أيضًا فرقوا بين الحال والوصف المنصوب مع كون كل واحد منهما دالًّا على إثبات حكم في المحكوم عليه، وغير ذلك من الطرق التي راعى النحاة فيها تأمل الدلالة الأصلية والعارضة، فأثر ذلك على مسلكهم في التقعيد.

وقد يسوق إغفال هذا المنهج النحوي – من التفرقة بين الدلالة الأصلية والعارضة – إلى توهم خلل واقع في معايير النحاة ، وأحكامهم النحوية المختلفة على البنى اللفظية أو التركيبية التي تبدو في ظاهرها متفقة ؛ كأن يقال مثلا : لماذا يمنع النحاة (أدهم) من الصرف ، ولم يمنعوا (أربع)، على الرغم من أن كلتا البنيتين على وزن صرفي واحد وهو (أفعل) كما أن الكلمتين كلتيهما تفيدان الوصف في التراكيب اللغوية ، وقد تفيدان الاسم أيضا ، وهذا – في الحقيقة إنما يعزى إلى الدلالة الأصلية لكل لفظة منهما ؛ فالقيد – وإن كان يطلق على الاسم والوصف – لكن دلالته على الوصف أصلية سابقة ، ودلالته على الاسم عارضة حادثة ، ولذا منعوه من الصرف لاجتماع

[1] - ينظر خلط المحدثين بين مقتضيات المعنى والمبنى : ٣٧

العلتين فيه (الوصفية ووزن أفعل) بخلاف (أربع) الذي كانت دلالته على الاسم أصلية ، ودلالته على الوصف عارضة حادثة ، فلم يمنع من الصرف ، وهو الأمر الذي أشار إليه ابن مالك بقوله :

وأَلْغِينَّ عارِضَ الوَصْفِيَّــه كأَرْبَعٍ وعارِضَ الاسْمِيّـــَه

فالأَدْهَمُ القَيْدُ لكونِهِ وُضِعْ في الأَصْلِ وَصْفًا انصرافُهُ مُنِعْ

وَأَجْـــدَلٌ وأَخْيَلٌ وأَفْعَى مصـــروفَةٌ وقـــد يَنَلنَ المَنْعا[1]

رابعًا- دلالة الأصول ودلالة الزوائد:

اهتم النحاة بالكلمة واعتنوا بتحليل دلالتها، والنظر إلى الأصول والزوائد، ودلالة الأصول، وأثر الزوائد في توجيه الدلالة ، واشتهر بين النحويين والصرفيين الحديث عن معاني صيغ الزوائد، وتأملوا الفائدة التي تضفيها الزوائد على الأصول وذكروها، خاصة ما كان منها في معاني حروف الزيادة في الأفعال.

والإشكال الجدير بالذكر هنا أن الزوائد تغير دلالة الأصل ، على الرغم من كونها زوائد، وكون الأصل أصلا ، ومعروف أن الأصل في كل شيء هو الأقوى والأبقى ؛ إلا أن ما يحدث في بعض الكلمات العربية يعد لافتا للنظر ، مثيرا لانتباه المتخصصين والمتعلمين ، وخاصة حين نرى الحرف الزائد الواحد قد يقلب دلالة الأصل إلى دلالة ضده ، كما في وزن (أَفْعَلَ) حين تعني الإزالة لدلالة الأصل ، مثل (عجم) إذا اتصف بالعجمة ، و (أعجم) إذا إزالها ، و مثله قذى وأقذى ، إلى غير هذا من الدروب التي تصنعها الحروف الزائدة في دلالة الكلمة العربية ، فتوجهها توجيها جديدا يخالف دلالة الحروف الأصلية مجردة .

[1] - الأبيات من بحر الرجز، لابن مالك في ألفيته: ٥٥

خامسًا- دلالة الاشتقاق الصغير والكبير:

تكلم اللغويون والنحاة عن الاشتقاق ودوره في تعريف الدلالة، **فقال ابن فارس**: وقد أجمع أهل اللغة- إلا من شذ عنهم- أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجنّ مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر. تقول العرب للدرع: جُنَّة،.. وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور، وأن الإنس من الظهور، يقولون: أنِسْت الشيء: أبصرته، وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم وجهله من جهل[1].

ولم يكتفِ النحاة واللغويون بالحديث عن الاشتقاق حديثًا عارضًا في ثنايا كتبهم، بل لقد كان منهم من أفرده بتأليف مستقل.

قال السيوطي في المزهر: أَفْرَد الاشتقاق بالتأليف جماعة من المتقدمين، منهم الأصمعي وقُطرب وأبو الحسن الأخفش وأبو نصر الباهلي والمفضل بن سلمة والمبرد وابن دريد والزجاج وابن السراج والرماني والنحاس وابن خالويه[2].

والحديث عن الاشتقاق عند النحاة يستدعي مؤلفًا ضخمًا مستقلًا، ولكن ما يعنينا هنا هو أن نذكر موقف النحويين من استقراء الدلالات عن طريق تحليل اشتقاق الكلمة، وقد جعلوا منه اشتقاقًا أصغر، واشتقاقًا أكبر، **أما الاشتقاق الأصغر** فهو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما في المادة الأصلية، ليُدل بالثانية المأخوذة على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا وهيئة، كضارب من ضرب[3].

١- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها : ٣٥.
وينظر البلغة إلى أصول اللغة، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي المتوفى (١٣٠٧)، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات – جامعة تكريت، رسالة جامعية: ١١٤.
٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م : ١/ ٢٧٨.
٣- ينظر البلغة إلى أصول اللغة، ص١١٥.

وأما الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثيَّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السِّتَّة معنًى واحدًا، تجتَمِعُ التراكيب الستة وما يتصرَّف من كلِّ واحدٍ منها عليه، وإن تباعد شيءٌ من ذلك عنه رُد بلُطفِ الصَّنعة والتَّأويل إليه، كما يَفعَلُ الاشتقاقيُّون ذلك في التركيب الواحد[1]، وقد تقدم القول عن الاشتقاق الأكبر للكلمة ، وذكر تقاليبها الستة ، وذكر المعنى الذي تجتمع عليه بما يغني عن التكرار هنا .

وقد ينسب المتأخرون اختراع نظرية الاشتقاق الأكبر إلى ابن جني، والصحيح أن ابن جني يعزى إليه اختراع مصطلحها والتأصيل لها، فقد كان مضمونها معروفًا عند النحاة قبله، ولقد ذكرهو نفسه أن أستاذه أبا علي كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به[2].

سادسًا- الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية:

فرق النحاة بين دلالة الكلمة المعجمية، ودلالتها الاصطلاحية، جاعلين من المعنى المعجمي اللغوي معنًى عامًا يعرفه أهل اللغة جميعهم، أما الدلالة الاصطلاحية فهي خاصة بأهل فن معين أو علم مُعيَّن، وهي مبنية على الاتفاق، وكتب النحو تفرق بين هاتين الدلالتين، ولا سيما عند تعرُّضها للحديث عن الكلمات التي غايرت دلالتها اللغوية العامة المعروفة بها عند العرب إلى الدلالة الاصطلاحية، وذلك مثل الكلام، والكلم، والكلمة والحال والتمييز والرفع والنصب والجر وغيرها، وذلك ليُشْعِروا المتعلم بأن هذه الكلمات قد فارقت مجالها الدلالي الأوّل العام إلى مجال دلالي جديد خاص بأهل هذا الفن دون غيرهم من أهل اللغة.

١ - الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي: ١٣٢/٢.
٢- المرجع السابق، ٢/ ١٣٢.

سابعًا- دلالة الاسم والفعل والحرف:

قسم النحاة الكلمة باعتبار معناها، ولما وجدوا الكلمة الآدمية لا تخلو من أن تكون دالَّة على معنى بنفسها أوْ لا، وأن التي تدل على معنى بنفسها إما أن يكون معناها مقترنًا بزمن أو لا، قسموها إلى اسم وهو الدال بنفسه دلالة غير مقترنة بزمن، وفعْل وهو الدال بنفسه دلالة مقترنة بزمن، وحرف وهو ما لا يدل إلا مع غيره، ومثلوا لكل قسم من الأقسام الثلاثة، فكان تمثيلهم للاسم معجبًا؛ إذ أدركوا أن الأسماء إمَّا لعاقل أو لغيره أو لجماد، فعدلوا عن التفصيل بالتمثيل فقالوا: الاسم كرجل وفرس وحائط[1]، وتكلموا عن الأفعال ودلالتها، وقسموها إلى ثلاثة بهذا الاعتبار، وذكروا في مباحثهم كيف تغاير أصل دلالتها؛ فذكروا متى يدل المضارع على المضي، ومتى يتحول الماضي إلى الدلالة على الحال أو الاستقبال.. في مسلك تقعيدي لم يُعرف قبل النحو والنحاة[2].

ثامنًا- دلالة الصوت ودلالة القول:

تحدث النحاة عن الكلمة النحوية، وما يندرج تحتها، وعندما نصوا على أنها لفظ مفيد دالٌّ، وجدوا أنَّ من الألفاظ التي ليست بكلمات نحوية ما يمكن أن يشارك الكلمة العربية في ذلك كالأصوات الدالة، كصوت السعال وصوت النائم وغيره، مما تكون له دلالة معينة مفهومة، ونص النحاة على أن دلالة الكلمات النحوية دلالة وضعية، بينما دلالة هذه الأصوات دلالة طبعية لا تختص بلغة دون لغة [3].

تاسعًا- دلالة المهمل ودلالة المستعمل:

قسم النحاة الألفاظ إلى مهمل ومستعمل، وكما اهتم النحاة بالمستعمل، كذلك كان للمهمل نصيب

١- كتاب سيبويه: ١/ ١٢.
٢ - ينظر خلط المحدثين : ٣٩
٣ ينظر شرح المفصل: ٧٠/١، وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٠٨.

من اهتمامهم فقسموه إلى ثلاثة أقسام. قال السيوطي: (المهمل على ضربين: ضربٌ لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ألبتة،

وذلك كجيم تؤلف مع كاف أو كاف تقدم على جيم، وكعين مع غين أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبَهه لا يأْتَلِف.

والضَّرْبُ الآخر: ما يجوزُ تألف حروفه لكنَّ العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مُريد أن يقول (عضخ) فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة: خضع لكن العرب لم تقل عضخ فهذان ضربان للمهمل.

وله ضربٌ ثالث، وهو أن يريد مريدٌ أن يتكلم بكلمةٍ على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذُّلْق أو الإطباق حرف وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلامًا)[1].

ولم يسمَّ كلامًا عندهم لأنه لا دلالة له.

عاشرًا- الدلالة المجازية والدلالة الحقيقية:

فرَّق النحاة بين الدلالتين الحقيقية والمجازية، ومن ذلك ما ذكروه عند رصدهم لمعاني حروف الجر، فقد قالوا: إن معاني حرف الجر (عَنْ) المجاوزة. يقول الصبان: (هي بعد شيء مذكور، أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها، فالأول نحو رميت السهم عن القوس، أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثاني نحو رضي الله عنك، أي جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا، ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين، وتارة تكون مجازية، نحو أخذت العلم عن عمرو، كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ. ومن المجازية: سألت زيدًا عن كذا، كأنه لما

١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١/ ١٩١- ١٩٢.

عرفك المسؤول بالمسؤول عنه جاوزه المسؤول عنه بسبب السؤال، وأنت خبير بأن هذا إنما يظهر إذا أفاد المسؤول المسؤول عنه لا إذا لم يفده)[1].

وتكلم النحاة عن الظرف وما حواه معنى الظرف من الحروف، فقسموا الظرفية إلى مكانية وزمانية ومجازية. قال ابن هشام عند حديثه عن معاني حرف الجر (في): حرف جر له عشرَة معانٍ، أحدها الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى:

﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ ﴾[2].

أو مجازية نحو:﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝١٧٩[3] ﴾[4].

ومن حديثهم عن الدلالة الحقيقية والمجازية قول السيوطي: فإذا قلت من يأتيني آته، فَـ(من) ضمنت معنى الْحَرْف ودلت على مدلولها من الاسْم فَصَارَت لَهَا دلالتان دلَالَة مجازية وَهِي معني إن، وَدلَالَة حَقِيقَية وَهِي مَدْلُول الشَّخْص الْعَاقِل[5]

الحادي عشر- دلالة الكل ودلالة الجزء:

تحدث النحاة عن دلالة الجزء على مستوى الكلمة المفردة، وعلى مستوى الجملة، أما على مستوى الجملة فقد كان هدف النحو والنحاة الرئيس هو إيقاف متعلم اللغة العربية على المعنى الوظيفي الذي تحققه الكلمة التي تعتبر جزءًا من الجملة داخل جملتها عن طريق تضافرها مع غيرها من أجزاء الجملة، أما على مستوى الكلمة المفردة فقد رفضوا على هذا الأساس اعتبار

١- ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٣٥/٢.
٢ سورة الروم : ١- ٤.
٣- سورة البقرة :١٧٩.
٤- ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١٩١/١.
٥ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١٣٤/٤.

حروف المضارعة كلمات نحوية وإن كانت دالة؛ إذ إن دلالتها دلالة الجزء، وكذلك كان صنعهم مع ياء النسب وتاء التأنيث[1].

الثاني عشر- الدلالة العامة والدلالة الخاصة:

اتخذ النحاة من التعريف الحَدي منهجًا لتعريفاتهم النحوية، والتعريف بالحد هو الذي يكون بذكر الجنس القريب للمعرَّف مشفوعًا بالفصل ليحقق بذلك الجمع والمنع، ودلالة الجنس القريب على المحدود دلالة عامة؛ إذ يبتغي من ورائه أن يشمل جميع أنواع المحدود، ثم تأتي الدلالة الخاصة على المحدود، وهي التي تكون بالصفة الفاصلة التي تتوافر في جميع أنواع المحدود وتمتنع في غيرها؛ فتحقق بذلك المنع، فيكون الحد جامعًا مانعًا. يقول ابن يعيش: (اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيًّا حدّوه بحد يُحصِّل لهم الغرض المطلوب، وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقة الحدود، أن يؤتى بالجنس القريب ثم يُقْرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدَلُّ على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة)[2].

وبناء على ذلك كله فإن دلالة الكلمة في العربية ترصد من أكثر من طريق، وليس السياق اللغوي هو طريقها الوحيد – كما ذهب أهل مدرسة السياق اللغوية ، بل لا بد من تدبرها ابتداء من حروفها ، وضبطها ، ونشأتها ، وأصالتها فيما سيقت إليه في السياق ، أو كونها عارضة حادثة فيما تستخدم للدلالة عليه ، ومعرفة الطرق التي تؤدي بها هذه الدلالة من انفصال أو اتصال، أو ظهور في اللفظ ، أو خفاء مقرون بالقرائن التي تجعل لها قوة في النِّيَّة ، فيكون لها جانب من الوجود بالقوة في المعنى ، وإن لم يكن لها في اللفظ المنطوق وجود – كما في الضمائر

١ ينظر شرح الكافية ٩/١.
٢ خلط المُحْدثين بين مقتضيات المعنى والمبنى، د: أحمد علي سعد الله: ٣٩.

المستترة والمحذوفة ، وما في حكمها ... إلى غير ذلك من السبل التي مسها النحاة العرب ، عند حديثهم عن دلالة الكلمة ومعناها .

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات، أحمده تعالى أن يسر لي وسهّل إنجاز هذه الدراسة المتواضعة الموسومة بإشكالات الكلمة في الدرس النحوي، والتي حاولت فيها تتبع بعض الإشكالات ابتداءً بإشكالية المصطلح، وظهور الترادف والاشتراك الاصطلاحيين، ثم إشكالية الحدّ، والخلاف حول وضع تعريف جامع مانع للكلمة، وإجماعهم على أن الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات، وأنه لا بد أن يشترك معه معنى الكلمة، أو وظيفتها اللغوية؛ ليمكن تحديدها، ولقد خلف هذا الإشكال الحدي إشكالات في (الماصدقات).

إذ خلصت إلى نتائج منها :

١- ليس كل ما يفيد من الدوال كلمات نحوية ، إذ يوجد من الدوال ما يفيد وليس بكلمات نحوية، كالأصوات التي يفهم منها معنى بالطبع لا بالوضع ، ومنها ما هو كلمات نحوية باتفاق النحاة، ثم إنه لا يدل إلا في حال الاتصال وإلا انعدمت دلالته كأبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة، ومنها ما لا تنعدم دلالته عند استقلاله كالمركب نحو الرجل، ومن هنا كان موقف النحاة من تحديد الدلالة المنوط بالكلمة العربية تحقيقها حتى تسمى كلمة في عرف النحويين.

٢- إن مرونة اللغة ، واختلافها عن كثير من العلوم التجريدية والتجريبية قد أدى إلى اختلاف في الماصدقات التي يطلق عليها كلمة عند النحويين ، كما قد أدى إلى اختلاف لا يقل خطرا عن سابقه في الماصدقات التي تندرج تحت قسم بعينه من أقسام الكلمة العربية ، فقوم يقرون باعتبار بعض البنى اللغوية مندرجة تحت الأفعال، وبعضهم يراها مندرجة تحت الحروف... إلخ، كالخلاف بين الكوفيين والبصريين حول عدّ اسم الفاعل ضمن الأفعال أو الأسماء؛ حيث يرى الفراء أنه فعل، وتبعه في ذلك الكوفيون، ومَن جاء

بعدهم؛حيث يسميه في كثير من المواضع بالفعل الدائم،وتطرقت الدراسة أيضًا إلى الخلاف حول ليس واختلاف النحاة فيه حيث يرى البصريون أنه فعل، وكذلك الخلاف حول عسى، والخلاف حول خلا وعدا وحاشا، مع تفصيل القول في كل منهم، وتناولت الدراسة كذلك الخلاف حول نعم وبئس.

٣- تعرضت الدراسة لإشكالية التقسيم الثلاثي للكلمة، فذكرت رأي بعض المحدثين، واقتراح بعضهم ضرورة تعدد الأقسام لتصل عند بعضهم إلى أربعة كالدكتور إبراهيم أنيس؛ حيث أدرج الأسماء المبهمة تحت قسم مستقل أطلق عليه اسم (الضمير)، وعند البعض إلى سبعة كالدكتور تمام حسان.

٤- كشفت الدراسة عن دور الدلالة، وأثرها في اعتبارهم للملفوظ الواحد كلمة واحدة، أو تركيبًا.

٥- عللت الدراسة إخراج بعض الماصدقات من تحت الكلمة النحوية رغم كونها ملفوظًة، ودالة، كما عللت إدخال بعض الماصدقات تحت الكلمة النحوية رغم كونها غير ملفوظة.

٦- أشارت الدراسة إلى أثر التطور اللفظي الذي يطرأ على بعض الكلمات، فيغير تصاريفها ، وصيغها ، ويحتفظ لها بشيء من الأصل ، ومثلت لذلك بالخلاف في تصنيف ليس ، وفي القول بتركيبها من (لا أيس)

٧- تعرضت الدراسة لإشكالية دلالة الكلمة المفردة؛ من حيث وصفها (أي الدلالة) بالإفراد عند بعض النحاة، وبينت ما قد يقدح في ذلك ، ويعيبه.

٨ - حددت الدراسة الضوابط التي ذكرها النحاة العرب ، وهي تحكم اعتبار الدال كلمة نحوية من عدمه، وكذا عد الملفوظ الواحد مشتملا على كلمة واحدة أو كلمتين أو أكثر ، وأوضحت زوايا رصد دلالة الكلمة النحوية عند النحويين .

وترى الباحثة – في ختام هذه الدراسة - أن باب إشكالات الكلمة ما زال مفتوحًا، وأن كل مبحث من مباحث الدراسة يصلح أن يكون بحثًا مستقلا.

والحمدلله على ما أنعم،،،

المصادر والمراجع

- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى (توفي ١٣٨٢هـ) ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٦م القاهرة
- أخبار النحويين البصريين، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (المتوفى٣٨٦هـ)، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى (٥٧٧)، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- أسس علم اللغة ،المؤلف: أحمد مختار عمر، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (المتوفى ٣١٦)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- الإضافة بين متطلبات الدلالة ودوافع الصناعة النحوية ' د. أحمد علي سعدالله – بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر – العدد السابع عشر ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣ م.
- الأعلام للزركلي، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي المتوفى(١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- أمالي ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت -عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي المتوفى (٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي المتوفى (٥٧٧)، المكتبة العصرية (صيدا - بيروت)،٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)،المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم -الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية -الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (المتوفى٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب- جامعة الرياض)، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- البلغة إلى أصول اللغة، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي المتوفى (١٣٠٧)، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات – جامعة تكريت، رسالة جامعية.

- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين ، الناشر: دار الهداية.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل التنوخي (المتوفى: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية:١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري المتوفى (٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغروب الإسلامي (بيروت- لبنان)، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق.
- تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري - أ.د: يحيى عطيه عبابنة- الناشر عالم الكتب الحديث.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى(٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للإمام محمد الرازي فخر الدين (المتوفى ٦٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ- ١٩٨١م
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: ٦٥٠ هـ) ، حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري وآخرون ، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة ١٩٧٧ م، الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (المتوفى٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل- الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د: فخر الدين قباوة- محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله ين محمد بن السيد البطليوسي المتوفى (٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى (٣٩٢هـ)، تحقيق: الشربيني شريدة- دار الحديث – القاهرة- ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- خلط المُحْدَثين بين مقتضيات المعنى والمبنى د: أحمد علي سعدالله، كلية الآداب، - جامعة المنوفية - مصر، ٢٠١١م.
- الدال المفرد في العربية ، د. أحمد علي سعدالله، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة أسيوط، العدد٦٤، ٢٠١٧م.
- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤م.
- ديوان المفضليات، للمفضل الضبي ، أحمد محمد شاكر- عبد السلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف القاهرة.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، للبيد بن ربيعة العامري، دار صادر.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (المتوفى:٧٩٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ط١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك (المتوفى ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية –بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل المتوفى (٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع –القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.
- شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري المعروف بالوقاد المتوفى (٩٠٥هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية.
- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي المتوفى (٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق أ.د هادي نهر، الناشر دار اليازوري العلمية ، عمان- الأردن.

- شرح اللمع، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصفهاني المتوفى (٥٤٣)، تحقيق: د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية، الناشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) - قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(المتوفى: ٦٧٢هـ) - المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح شافية ابن الحاجب ، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة) - الناشر: مكتبة الثقافة الدينية -الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) ،المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) - الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى (٧٦١)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة.
- شرح كتاب الحدود في النحو -المؤلف: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ) -المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح اللغة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧،١٤٠٧م.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي(المتوفى ٢٣١ هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي المتوفى ٣٢٨هـ، ت: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ،١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.
- غاية الإحسان في علم اللسان، لأبي حيان الأندلسي المتوفى (٧٤٨)، تحقيق د: الحسيني محمد الحسيني، (مخطوط).

- الفصول الخمسون،ابن معط زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي المتوفى (٦٢٤هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان (المتوفى٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى٢٠١٠م.
- كتاب العين ،أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) ، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، المتوفى (١٠٩٤هـ)، وضع فهارسه: د.عدنان درويش- محمد المصري، الناشرون مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين مكرم ابن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت- لبنان،١٨٦٣م.
- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م
- اللغة العربية معناها ومبناها، د: تمام حسان، دار الثقافة ،١٩٩٤م.
- اللغة، جوزيف فندريس ت (١٣٨٠هـ) ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، الناشر دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، د. فتحي بيومي حمودة.
- مجالس ثعلب ،لأبي العباس أحمد بن زيد الشيباني المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ).
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية،١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.
- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (المتوفى ٥٦٧)، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي المتوفى (٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للنشر والتوزيع- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين بعض النحاة القدماء والمحدثين، صفية بن زينة، كلية الآداب واللغات، الجزائر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤م.
- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، المتوفى (٦١٦هـ) تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م-١٤١٢هـ.

- المصباح في علم النحو، لأبي الفتح ناصر الدين الشهير بالمطرزي المتوفى (٦١٠هـ)، تحقيق: د/عبد الحميد السيد طليب، الناشرون مكتبة الشباب – المنيرة، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن ، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ،مصر،الطبعة الأولى.
- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ،١٩٩٣ م.
- المعجم الوسيط ، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر،محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى (٣٩٥)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن عبدالله بن هشام الأنصاري(المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا- بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- المفصل في صنعة الإعراب - المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم ،الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى (٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي المتوفى (٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- من أسرار اللغة، د.ابراهيم أنيس، مكتبة دار الإنجلو المصرية – القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ،الناشر: دار إحياء التراث القديم -الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.
- النحو الوافي -المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) - الناشر: دار المعارف - الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
- نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء ، المرزباني تحقيق : رودلف زلهايم ،فرانتس شتاينر للنشر بفيسبادن ، ١٩٦٤م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم- عبد السلام هارون، الناشرعالم الكتب ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين ابن خلكان المتوفى(٦٨١م)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت،١٩٠٠م.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
١	﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩ ﴾	١٠٩	سورة الكهف	١٤
٢	﴿ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ ﴾	٨٢	سورة النمل	١٥ـ ١٦
٣	﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾	٤٦	سورة النساء	١٥
٤	﴿ لَا هُنَّ حِلّٞ لَّهُمۡ وَلَا هُمۡ يَحِلُّونَ لَهُنَّۖ ﴾	١٠	سورة الممتحنة	٥٤
٥	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾	٢٣	سورة الكهف	٦٣
٦	﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾	٥٢	سورة المائدة	٦٩
٧	﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾	٢١٦	سورة البقرة	٦٩
٨	﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾	٢٢	سورة محمد	٧٠
٩	﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	سورة يوسف	٧٣

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
١٠	﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ ﴾	١-٤	سورة الروم	٨٩
١١	﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝١٧٩ ﴾	١٧٩	سورة البقرة	٨٩

فهرس الأحاديث الشريفة

م	الحديث	رقم الصفحة
١	قال صلى الله عليه وسلم: (الكلمة الطيبة صدقة).	١٤
٢	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(استحللتم فروجهن بكلمة الله)	٢٧

فهرس الشواهد الشعرية

م	الشواهد	الصفحة
١	كَأَنَّها قُلَبٌ عَادِيَّةٌ مُكُلُ.	١٦
٢	فَلَمَّا رَآنِي قَدْ حَمَمْتُ ارْتِحَالَهُ ... تَلَمَّكَ لَوْ يُجْدِي عَلَيْهِ التَّلَمُّكُ	١٧
٣	كـــلامُنا لَفْظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ واسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِـــمْ واحِـدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَولُ عمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُـــــؤَمْ	١٢
٤	لَا يُعْجِبِنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أُصِيلَا إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤادِ وَإِنَّما جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفؤادِ دَلِيلَا	٢٤
٥	واحِـدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَولُ عمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُـــــؤَمْ	٢٩
٦	واسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِـــمْ	٥٣
٧	بِالْـجَرِّ والتَّنْوِيْنِ والنِّـدا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِـيْزٌ حَصـلْ بِتا فَعلْتَ وأَتَتْ ويا افْعَلي ونـــــونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلي	٥٣
٨	لقد جِئْتُ أَبْغِي مُجِيرًا ... فجِئْتُ الْجِبَالَ وَجِئْتُ البُحُورَا فَقَالَ ليَ البَحرُ إِذْ جِئْتُه ... فكيف يُجِيرُ ضريرٌ ضريرا	٥٩
٩	نَطقتْ عَيْنُه بما في الضَّمير	٥٩

فهرس الشواهد الشعرية

م	الشواهد	الصفحة
١٠	حَاشَا أبِي ثَوبَان،إنَّ أبا ثَوبَان لَيسَ بِبُكْمةٍ فَـــدْمِ عَمرُو بنُ عبدِ الله إنَّ بِه ضَنّاً على المِلْحاةِ والشَّتم	٧٢
١١	فَلا أهلَ إلاّ دُونَ أهلِكَ عِندَنا ومالَكِ حاشاَ بَيتِ مَكّةَ من عَدْلِ	٧٢
١٢	و لا أرى فاعلاً ، في الناس ، يشبهه ولا أحاشي، من الأقوام، من أحَدِ	٧٣
١٣	ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلا اللهُ باطِلُ وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ	٧٤
١٤	وألغِينَّ عارضَ الوَصْفِيَّه كأَرْبَعٍ وعارِضَ الاسْمِيَّـــه فالأَدْهَمُ القَيْدُ لكونِهِ وُضِعْ في الأَصْلِ وَصْفًا انصرافُهُ مُنِعْ وَأَجْدَلٌ وأَخْيَلٌ وأَفْعَى مصروفَةٌ وقد يَنَلنَ المَنْعـــا	٨٤

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	١٤
الفصل الأول: دخول الكلمة مجال الاصطلاح النحوي، وإشكالية المصطلح	١٩
دخول الكلمة مجال الاصطلاح النحوي	٢٠
إشكالية المصطلح	٢٥
الفصل الثاني: إشكالية الحد النحوي للكلمة	٣١
إشكالية الحد النحوي للكلمة	٣٢
الفصل الثالث: إشكالية تقسيم الكلمة	٤٧
المبحث الأول: تقسيم الكلمة عند القدماء	٤٨
المبحث الثاني: اعتراضات المحدثين على التقسيم الثلاثي للكلمة	٥٣
الفصل الرابع: إشكالية الماصدقات	٥٦
إشكالية الماصدقات	٥٧
المبحث الأول: ما يتعلق بالكلمة	٥٩
المبحث الثاني: ما يتعلق بأقسام الكلمة	٦٣
أولًا: الخلاف في عد اسم الفاعل العامل ضمن الأسماء أو الأفعال	٦٣
ثانيًا: الخلاف في (ليس)	٦٦
ثالثًا: الخلاف في (عسى)	٦٩
رابعًا: الخلاف في (خلا وعدا وحاشا)	٧٢
خامسًا: الخلاف في (نعم وبئس)	٧٦
الفصل الخامس: إشكاليات الدلالة	٧٩
إشكاليات الدلالة	٨٠
الخاتمة	٩٢
المصادر والمراجع	٩٥
الفهارس الفنية	١٠٢
فهرس الموضوعات	١٠٧

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Education

Jazan University

Faculty of Arts and Humanities

Department of Arabic Language and Literature

Thesis Title

Problematic word in the grammar lesson

A Thesis Submitted in partial Fulfillment of the Requirements of the (Master) Degree in Arabic Language and Literature (Specialization linguistic and grammatical studies)

BY

Fatimah Ahmad Hussain zolalah Hmali

(201513233)

Supervisor

Ahmed Ali Saadallah Ali Shafei

Moh - 1440

Sep – 2018